RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

التقرير الشهري

تقرير الحالة الإيرانية

أغسطس 2025

نافذتك على إيران من الداخل والخارج

التقريـــر الشهـــري

تقريـــر الحالـــة الإيرانيـــة

أغسطس 2025م

رقـــم ردمـــد: 8320 1658

حقوق النشر محفوظة، ولا يجوز الاقتباس من موادّ التقرير دون إشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشـــر المادة دون موافقة إدارة المعهد.

www.Rasanah-iiis.org

المحتويات

الملخص التنفيذي 4

تطورات الشأن الداخلي الإيراني 7

انقسام إيراني بشأن الدعوة لإصلاحات شاملة 8

أولاً: خريطة الطريق التي رسمها «الإصلاحيون» 8

ثانيًا: ردود الفعل الداخلية على بيان «الإصلاحيين» 10

الخلاصة 11

تفعيل «آلية الزناد» وتأثيراتها المحتملة على الاقتصاد الإيراني 11

أولاً: ماهية «آلية الزناد» 11

ثانيًا: التداعيات الاقتصادية لتفعيل «آلية الزناد» 12

الخلاصة 14

محاولة إيران لتعزيز الروح المعنوية وسط تجدُّد الخلافات مع جيرانها 14

أولاً: التدريبات البحرية لإعادة الروح المعنوية المُنهَكة 14

ثانيًا: استمرار التوتُّر في العلاقة مع دول الجوار 16

الخلاصة 17

إيران بين تفعيل آلية إعادة فرض العقوبات وتصعيد السخط الاجتماعي 17

أولاً: التداعيات الاجتماعية المترتّبة على إعادة فرض العقوبات 17

ثانيًا: تعاطي النظام مع أزمة إعادة فرض العقوبات الأممية 18

الخلاصة 19

حضور الخطاب الديني بعد الحرب وأهدافه 20

أولاً: تعزيز هيمنة النظام وشرعية المرشد 20

ثانيًا: استقالة صديقي من إمامة خطبة طهران 22

الخلاصة 23

التفاعلات الإيرانية العربية 24

سحب قانون الحشد الشعبي من البرلمان العراقي.. تجميد أم تأجيل 25

أولاً: مشروع القانون واستنساخ حرس ثوري بالعراق 25

ثانيًا: مفسرات سحب الحكومة لمشروع القانون 26

الخُلاصة: 28

غارات إسرائيلية تغتال رئيس الوزراء وتسعة وزراء في حكومة «الحوثي» 29

أولاً: تأثير الضربات الإسرائيلية على القُدرات «الحوثية» السياسية والعسكرية 29

ثانيًا: ردود الفعل الحوثية-الإيرانية تجاه الهجمات الإسرائيلية 30

الخُلاصة 32
علاقة إيران بالقوى الدولية وآفاق المستقبل 33
عودة العقوبات الأمريكية القصوى وخيارات إيران الصعبة..... 34
أولاً: عقوبات أمريكية للضغط على إيران 34
ثانيًا: تأثير محدود على المدى القريب 35
الخلاصة 36
الدبلوماسية النووية الإيرانية في قلب العاصفة 36
أولاً: نهاية المسار الدبلوماسي النووي الإيراني 36
ثانيًا: زيارة المفتشين إلى مفاعل بوشهر رغم التوتر مع الوكالة الذرية 37
الخلاصة 38

الملخـــص التنفيـــذي

حفِل الداخل الإيراني خلال شهر أغسطس 2025م، بمجموعة من التطورات والأحداث في مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والأيديولوجية، أما التفاعلات الإيرانية مع المحيطين العربي والدولي، فقد شهدت هي الأخرى تفاعلات متعددة ومتشابكة، يُتوقَّع أن تُلقي بظلالها على علاقات إيران الخارجية في المستقبل القريب.

داخليًا وفي المجال السياسي، أثارَ البيان الذي أصدرتهُ جبهة الإصلاحات في شهر أغسطس 2025، موجةً من الجدل وأعاد الخلافات بين التيارات السياسية، بعدما اقترحت إجراء إصلاحات شاملة في الهيكل السياسي والاقتصادي للنظام الإيراني، تهدف لمعالجة الأزمات الداخلية والخارجية التي تواجه البلاد. الأمر اللافت للانتباه في بيان الجبهة، هو الدعوة الصريحة لتعليق كافة أنشطة التخصيب والقبول بمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية للبرنامج النووي، بالإضافة إلى الدعوة للدخول في مفاوضات مع الولايات المتحدة للتوصل إلى حل مع الدول الغربية؛ يُنهي حالة التوتر المستمر منذ سنين بين إيران والغرب. هذا البيان الذي عبّر بشكل صريح عن مواقف التيار الإصلاحي من الوضع الذي تمرُبه إيران، واعتبرتهُ الأوساط الأصولية بياناً يدعو للاستسلام، ويخدم بشكل مباشر الأجندة الإسرائيلية والأمريكية في إيران.

اقتصاديًا، يدُق تفعيل آلية الزناد بواسطة الثلاث دول الأوروبية في شهر أغسطس 2025 ناقوس الخطر المحدق بالاقتصاد الإيراني، إذا لم يتم التوصل لاتفاق نووي خلال بضعة أسابيع؛ لأن ذلك يعني عودة عقوبات أُممية قاسية رُفِعت عن إيران قبل عشر سنوات شملت مجالات اقتصادية وعلمية متعددة، مثل النفط وصادرات التكنولوجيا وقطع الغيار وقيود مالية ومصرفية وتجميد أصول وغيرها من القيود التي سَتشلُ الاقتصاد الإيراني في وقت تعاني فيه كافة مؤشرات الاقتصاد الكلية، والتي من المحتمل أن تواجه سيناريوهات صعبة

للغاية حال تفعيل العقوبات الأممية؛ وذلك وفقاً لتقديرات رسمية تقول إن التضخم سيسجل مستويات غير مسبوقة تتجاوز 90%، والنمو الاقتصادي سالب 3%، وسيصل سعر الصرف إلى 165 ألف تومان مقارنةً بـ 105 آلاف تومان وفق أسعار السوق حالياً؛ الأمر الذي يُهدد استقرار الداخل الإيراني بشكلٍ جدي.

عسكريًا، تعملُ إيران على ترميم قدراتها العسكرية بمختلف الأبعاد المادية والمعنوية، وذلك من خلال تنظيم مناورات ‹الاقتدار 1404› في خليج عمان وشمال المحيط الهندي، التي تحاولُ من خلالها إبراز استمرار قدراتها العسكرية والعمل على تطويرها واستدراك الاختلالات التي كشفت عنها حرب الـ12 يوماً، كما توجه رسائل داخلية للرأي العام الإيراني عن جاهزية الجيش الإيراني واستعداده في حال تجدد المواجهة العسكرية. ضمن هذا السياق تأتي توتراتها مع جيرانها التي تحمل بين طياتها ملامحَ ذات طابع عسكري، خاصةً أذربيجان التي تتهمُها بالمشاركة في المجهود العسكري ضدها خلال الحرب السابقة، والتوجس من توظيف المجال الخليجي في الحرب مستقبلًا.

على المستوى الاجتماعي، يتوقَّع أن يؤدي تفعيل آلية الزناد، والتي تعني عودة العقوبات الأممية على إيران، إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، ما يعني احتماليةَ تصاعد موجات الغضب والسخط الاجتماعي وعودة الاحتجاجات إلى الشارع الإيراني، وهو ما يخشاهُ النظام الإيراني، خاصةً في ظل وجود مهددات خارجية والرغبة الإسرائيلية بإشعال الداخل؛ تمهيداً للإطاحة بالنظام.

أيديولوجيًا، فمنذ نهاية الحرب الإيرانية-الإسرائيلية يعملُ النظام الإيراني على إعادة التموضع وترميم صورته بعد الإخفاقات الكبيرة التي تعرَّض لها، واضطرار المرشد «الولي الفقيه» للاختفاء عن الظهور العلني لتفادي الاستهداف الإسرائيلي، فتكلم رجال الدين وخطباء المنابر في كل قضايا الشأن العام تعزيزاً لشرعية المرشد، وترميماً لصورته في العقل الجمعي الشيعي؛ وبالتالي كان الاستهداف داخلياً وخارجياً للعقل الشيعي برمته. وبالنسبة لما يردده البعض داخل إيران من هزيمةٍ أمام إسرائيل عمِل رجالُ الدين على ترسيخ نمطين، الأول أنها لم تكن هزيمةً بل نصراً كبيراً، والثاني أنهم شبَّهوا الأمر بصلح الحديبية؛ فقد ظن الناس أنه هزيمة لكنه في حقيقة الأمر كان نصراً وتمهيداً للفتح؛ وبالتالي يدعون الناس إلى الثقة المطلقة في المرشد وقراراته. في نفس السياق فقد استقالَ أو أُقيل كاظم صديقي من إمامة جمعة طهران بعد شهور من الاتهامات الموجهة له ولأُسرته بالاستيلاء على أموالٍ وأراضٍ كانت مخصصةً للحوزة، مما يدُل على مدى تفاقم الفجوة بين العملي والأخلاقي في وسط رجال الدين؛ ويؤدي إلى فقدان الثقة بهم من الجماهير.

أما العلاقات الخارجية الإيرانية مع المحيط العربي، فقد كانت حافلةً بالتطورات والأحداث المهمة. فعلى الصعيد العراقي، آثار قرار الحكومة

العراقية بسحب مشروع قانون «هيئة الحشد الشعبي» الخاص بإعادة هيكلة الحشد وتوسيع صلاحياته من أمام البرلمان، تساؤلاً مفادُه: هل سُحِب القانون لتجميده وإنهائه؟ أم لتأجيله لحين الفرصة المواتية في ظل الظروف والتطورات الإقليمية غير المواتية؟ لا سيما أن مشروع القانون المقدَّم يضمنُ استنساخَ حرسٍ ثوريٍ جديد بالعراق، ويمنحُ الحشد صلاحيات واسعة وموازية لصلاحيات الجيش النظامي، ويضمن تدخل الحشد في إدارة الاقتصاد (اقتصاد الظل) مثل الحالة الإيرانية، ورفعُ منصب رئيس الحشد لدرجة وزير ليكون مماثلًا لوزير الدفاع في الجيش، وليس تحت رئاسته كما في السابق. بيد أن هناك عدَّة تحديات أمام إقراره تتمثَّل في الانقسام الشيعي-الشيعي، والرفض السني الكردي، والضغوط الأمريكية لحل الحشد؛ ولذلك ينتظر مشروع القانون تجميداً تكتيكياً. كما أن مسألة تمريره أو رفضه لن تكون مجرد قرار برلماني، بل جزءًا من تداعيات التطورات الإقليمية على الساحة العراقية.

أما اليمن فقد شهِدَ تصعيداً لافتاً وخطيراً، بعدما لجأت إسرائيل لتغيير قواعد الاشتباك والمواجهات مع الحوثيين الذين يشكلون في الوقت الراهن أحد أهم الأذرع الإيرانية في المنطقة، حيث شنَّت هجمات أدَّت إلى اغتيال رئيس الوزراء بحكومة الحوثيين فضلًا عن 9 وزراء آخرين. وكانت الهجمات السابقة تقتصرُ على استهداف المنشآت المدنية والعسكرية للحوثيين. ويكشف نجاح العملية الإسرائيلية عن وجود خلل أمني وقصور استخباراتي من قبل الميليشيات بصنعاء، لجهة أن إسرائيل تمكَّنت من إحداث اختراق أمني كبير، وصلَ لمرحلة اغتيال هذا العدد من كبار المسؤولين بحكومة الحوثيين.

على الصعيد الدولي، وفيما يخص العلاقات الأمريكية-الإيرانية، يمكن القول بأن العلاقة بين الجانبين تمر بمرحلة من التوتر بعد الحرب التي شنتها إسرائيل والولايات المتحدة على إيران، ومن ملامح هذا التوتر فرضُ واشنطن لمزيدٍ من العقوبات والضغوط على النظام الإيراني؛ لحثهِ على العودة لمسار المفاوضات الذي توقَّف عشيةَ الحرب.

وفيما يتعلَّق بالتفاعلات الإيرانية مع أوروبا، فقد برزت القوى الأوروبية عقِب الهجمات والضربات الأمريكية للمواقع النووية الإيرانية؛ كفاعلٍ أساسي في الملف النووي الإيراني عبرَ التهديد بإعادة فرض العقوبات الدولية، من خلال تفعيل آلية الزناد. يُعقِّد هذا الوضع الجديد الدبلوماسيةَ الإيرانية، حيث يجعلها في مواجهة سياسية مباشرة مع أوروبا، ومخاطر تجدُّد الحرب مع الولايات المتحدة وإسرائيل، وفي الوقت نفسه هواجس المواجهة مع الشعب الإيراني نتيجة آثار تجدُّد العقوبات؛ وتبقى وفق هذه المعطيات العلاقةُ مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية المخرجَ الأنسب الذي قد يُتيح لإيران كسبَ بعضٍ من الوقت؛ للتوصل إلى توليفةٍ تُقلل فيها من المخاطر المتأتية من الجبهات الداخلية والخارجية.

تطـــــورات الشـــــأن الداخلـــــي الإيرانـــــي

شـهد الداخـل الإيراني خلال شـهر أغسـطس 2025، العديـد مـن الأحـداث والتطـورات في مختلـف المجـالات السياسـية والاقتصاديـة والعسـكرية والاجتماعية والأيديولوجية، والتي سوف نناقشها في المحاور التالية:

- انقسام إيراني بشأن الدعوة لإصلاحات شاملة
- تفعيل آلية الزنـاد وتأثيراتهـا المحتملة على الاقتصاد الإيراني
- محاولة إيـران لتعزيز الروح المعنوية وسـط تجدد الخلافات مع جيرانها
- إيران بيـن تفعيل آلية إعادة فرض العقوبات وتصعيد السخط الاجتماعي
- حضور الخطاب الديني بعد الحرب وأهدافه

انقسام إيراني بشأن الدعوة لإصلاحات شاملة

بعد أسابيع قليلة من انتهاء حرب الاثني عشر يومًا، عاد الجدل من جديد بين «الإصلاحيين» و«المحافظين»، حيث أصدرت جبهة الإصلاحات بيانًا في دعت فيه إلى إصلاحات شاملة في الهيكل السياسي والاقتصادي للنظام الإيراني، والتفاوض المباشر مع الولايات المتحدة حول البرنامج النووي؛ لكونه السبيل الوحيد لإنقاذ البلاد. ووجَّه «المحافظون» انتقادات شديدة لهذا البيان، الذي اعتبروه دعوةً للاستسلام، ووصفوه بـ«المخزي والمثير للانقسام»، بينما وصفه «الإصلاحيون» والمؤيِّدون له بأنَّه صريح وشفّاف، ويمثِّل الطريق الأمثل لتجاوز الأزمات الراهنة، التي تواجه إيران. في هذا التقرير، نناقش هذا التطوُّر تحت عنوانين رئيسيين هُما، خريطة الطريق التي رسمها الإصلاحيون، وردود الفعل الداخلية على بيان الإصلاحيين.

أولًا: خريطة الطريق التي رسمها «الإصلاحيون»

خلال حرب الاثني عشر يومًا، تكبَّدت إيران خسائر بشرية وعسكرية واقتصادية فادحة، حيث قُتِل عدد من كبير من العسكريين، بينهم قادة كبار في الجيش والحرس الثوري، واغتيل نحو 15 عالمًا نوويًا، إلى جانب مئات المدنيين، وتضرَّرت بشدَّة البنية التحتية للبرنامجين النووي والصاروخي. دفعت هذه الهزائم، إلى جانب الأزمة الاقتصادية ونقْص المياه والكهرباء والعقوبات الأمريكية، التي أثقلت كاهل الاقتصاد الإيراني، جبهة الإصلاح الإيرانية إلى رسْم مسار جديد، عبر الدعوة إلى إجراء إصلاحات جذرية من أجل بقاء البلاد. واشتمل البيان على عدد من البنود، نُجمِل أبرزها في النقاط التالية[1]:

1. وقْف تخصيب اليورانيوم، وقبول مراقبة الوكالة الدولية للطاقة االذرِّية للبرنامج النووي، مقابل رفْع العقوبات الدولية وبدء المفاوضات مع الولايات المتحدة لتطبيع العلاقات وإعادة بناء البلاد. وهُنا حذَّر البيان من تهديدات الترويكا الأوروبية بتفعيل «آلية الزناد»، واعتبرتها أمرًا قابل للتنفيذ، وحذَّر من مخاطرها.
2. كما دعا البيان إلى إصلاح السياسة الخارجية الإيرانية، والسعي إلى المصالحة والتضامن بين الإيرانيين داخل البلاد وخارجها، والتعاون مع دول المنطقة لتعزيز السلام، بما في ذلك التعاون مع المملكة العربية السعودية، فضلًا عن دعْم الجهود الرامية لإقامة الدولة الفلسطينية.
3. إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين وإنهاء القمع السياسي، وتغيير الخطاب الحكومي، والتركيز على مصلحة وراحة المواطنين، بدلًا من الصراعات الأيديولوجية والدولية.
4. على المستوى العسكري، دعا البيان

(1) رویداد 24، متن کامل بیانیه جبهه اصلاحات ایران: تنها راه نجات کشور، تغییر و بازگشت به مردم است، (26 مرداد 1404هـ.ش)، تاریخ الإطلاع: 4 سبتمبر 2025م. http://bit.ly/4mSYFcI

إلى عودة القوّات العسكرية إلى ثكناتها وانسحابها من الساحة السياسية والاقتصادية والثقافية. ويبدو أنَّ الجهة المقصودة هُنا هي الحرس الثوري الإيراني، الذي ترك مهمته الرئيسية المتمثِّلة في حماية النظام وخلْق توازُن مع القوّات المسلَّحة النظامية والدفاع عن البلاد، وبات يضطلع بأدوار ليست من اختصاصه، بل وينازع المؤسسات السياسية والاجتماعية والثقافية في سُلطاتها.

5. إصلاح هيئة الإذاعة والتلفزيون، وإلغاء الرقابة، وتوسيع نطاق حرِّية التعبير.

6. إجراء تعديلات دستورية تتعلَّق بحقوق المرأة؛ بهدف القضاء على التمييز الهيكلي ضدّها وإنهاء عُنف النظام ضدّها.

7. على المستوى الاقتصادي، دعا البيان لتحرير اقتصاد البلاد من التدخُّل الحكومي غير الضروري، وخلْق فُرَص اقتصادية متساوية لجميع الناس، وتوفير منصَّة مناسبة للمستثمرين المحلِّيين والأجانب.

8. كما تحدَّثت جبهة الإصلاحات في بيانها عن ثلاثة خيارات أمام إيران، للتعامل مع الواقع الذي تعيشه **أولًا:** استمرار الوضع القائم مع هُدنة هشَّة ومستقبل غامض، وذلك في إشارة إلى الحرب مع إسرائيل: **ثانيًا** تكرار النموذج السائد خلال الأعوام الماضية؛ أي الدخول في مفاوضات تكتيكية لشراء الوقت دون معالجة جذور الأزمة. **ثالثًا:** الإسراع لوقف العداء في الداخل والخارج، وإصلاح هيكل الحُكم، والعودة إلى مبدأ سيادة الشعب، ووضع حدٍّ لسياسة التصعيد والعُزلة الدولية.

بالتزامن مع بيان جبهة الإصلاحات، دعا الرئيس الأسبق حسن روحاني لخفض التوتُّر مع واشنطن، معتبِرًا ذلك «واجبًا لا خيارًا»، وشدَّد على ضرورة «صياغة استراتيجية وطنية مُحدّثة تعكس إرادة الشعب، تقوم على تنمية البلاد، وتعزيز الوحدة الوطنية»، محذِّرًا من «الاكتفاء بالشعارات من دون إصلاحات عملية لمعالجة الثغرات، التي كشفتها الأحداث الأخيرة». وأضاف روحاني أنَّ على القوّات المسلَّحة والأجهزة الاستخباراتية التركيز على مهامها الأساسية، بعيدًا عن الاقتصاد والدعاية والسياسة. بدوره وجَّه محمد جواد ظريف؛ وزير الخارجية في حكومة روحاني، رسائل للنظام عبر مجلة «فورين بوليسي» الأمريكية، أشار فيها إلى أنَّ «الحل المُستدام للأزمات الإقليمية يتطلَّب مبادرة دبلوماسية جريئة، وانتقال إيران من النهج القائم على التهديد إلى نهجٍ يركِّز على الفُرَص، من خلال توسيع علاقاتها الخارجية، وخلْق شراكات جديدة، واستئناف الحوار مع أوروبا والولايات المتحدة[1].

وبموازاة روحاني وظريف، قال رئيس البرلمان الأسبق مهدي كروبي: إنَّ «النظام كان يريد أن يصِل بالشعب إلى القمَّة عبر الطاقة النووية، لكن أوصلها إلى قاع الهاوية. على المسؤولين العودة

(1) The Time for a Paradigm Shift Is Now. August 2025 ,15, [Last viewed on Sep 07] https://2u.pw/j6omtj

إلى الشعب وتوفير أرضية للإصلاحات الهيكلية القائمة على إرادة الأُمَّة؛ كي تبقى إيران قبل فوات الأوان»[1].

ثانيًا: ردود الفعل الداخلية على بيان «الإصلاحيين»

قُوبِل بيان جبهة الإصلاح بردود فعلٍ واسعة النطاق، بل وقاسية أحيانًا، خاصَّةً من جانب «المحافظين». فقد وصَفَ رئيس تحرير صحيفة «كيهان» حسين شريعتمداري، جبهة الإصلاح بـ «الطابور الخامس» لإسرائيل، قائلًا: «مهمَّة الطابور الخامس هي العمل من الداخل لصالح العدو، وتغيير مسار الرأي العام بحِجج تبدو متعاطِفة»[2].

فيما وصَفَ رئيس السُلطة القضائية غلام حسين محسني إيجئي بيان جبهة الإصلاح، بأنَّه عملٌ قبيح ناتج عن نوايا خاصَّة، وأكَّد أنَّ النيابة العامَّة في طهران باشرت إجراءات قانونية ضدّ الموقِّعين، كما أصرَّ على وجوب اعتذار الموقِّعين على البيان علنًا عن تفكيرهم الخاطئ[3].

كما وُجِّهت اتّهامات أخرى من قبيل أنَّ بيان «الإصلاحيين» وتصريحات «المعتدلين»، وإن بدت ظاهريًا لمصلحة الشعب، إلّا أنها تحمل في جوهرها مشروعا لتقويض استقلال إيران وعُمقها الاستراتيجي الإقليمي وهويَّتها الثورية، كما اعتبر الرافضون للبيان، أنَّ تزامن البيان مع تصريحات ظريف وروحاني، يُشير إلى تفعيل المعارضة الداخلية ضدّ مُثُل النظام؛ ما يُكمِل داخليًا مشروع العدو لزعزعة استقرار إيران[4].

فيما اعتبرت بعض الأقطاب المحافظة أنَّ «الإصلاحيين» يسعون إلى انتقال سِلْمي للسُلطة-ويؤمنون بنوع من التغيير لكن من داخل النظام؛ بمعنًى آخر، إنَّهم يسعون إلى قلْب نظام الحُكم لكن بصورة ناعمة؛ يبقى فيها هيكل النظام لكن دون مقاومة، ودون صواريخ وبرنامج نووي[5].

حتى بعض الأحزاب «الإصلاحية» اتّخذت من البيان مواقف حِذرة، أو محافظة، أو أكثر انسجامًا مع سياسات الحكومة والنظام. وفي هذا الإطار، وصَفَ محمد قوجاني؛ رئيس اللجنة السياسية لحزب كوادر البناء، البيان بأنَّه «جاء كنتيجة لخطأ في حسابات «الإصلاحيين»، ويشكِّل خطوةً غير ناضجة ومهدِّدة للتماسك الوطني»،

---

(1) مهدی کروبی: جمهوری اسلامی با انرژی هسته‌ای ملت را به کف دره برد، (1404/05/23هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 04 سبتمبر 2025م. https://2u.pw/cCJIz

(2) آخرین خبر، واکنش شریعتمداری به بیانیه جبهه اصلاحات: خطاست یا خط «ستون پنجم»؟!« (1404/05/27هـ.ش)، تاریخ الإطلاع: 5 سبتمبر 2025م. https://2u.pw/oJ62v

(3) رویداد 24، واکنش تند اژه‌ای به بیانیه جبهه اصلاحات و جدال تازه درباره آزادی بیان | خطر انسداد سیاسی جدی‌تر از هر بحران خارجی، (1404/06/03هـ.ش)، تاریخ الإطلاع: 5 سبتمبر 2025م. https://2u.pw/CuXv6

(4) مشرق، تحلیلی بر عملیات مشترک اصلاح‌طلبان و اعتدالیون پس از جنگ 12 روزه/ علائمی از تولد اپوزیسیون جدید در تهران!، (30 مرداد 1404هـ.ش)، تاریخ الإطلاع: 5 سبتمبر 2025م. https://2u.pw/tLPlB

(5) خبر فوري، بخشی از اصلاح طلبان دنبال کَنار مسالمت‌آمیز از جمهوری اسلامی هستند/ بیانیه اخیر اصلاح طلبان مشابه نامه جام زهر خطاب به رهبری در سال 82 است/ ویدئو، (29 مرداد 1404هـ.ش)، تاریخ الإطلاع: 6 سبتمبر 2025م. https://2u.pw/xzQNqn

واعتبرأنَّ البيان ستترتَّب عليه ثلاث نتائج رئيسية على إيران، وهي؛ **أولًا:** إضعاف موقف حكومة مسعود بزشكيان في المفاوضات الدولية. **ثانيًا:** تقوية موقف الحركات «الأُصولية الراديكالية» التي تحاول تحريض النظام ضدّ الحكومة. **وثالثًا:** تدميرجو الإجماع الوطني الذي تَشكَّلَ بعد العدوان الإسرائيلي الأخير[1].

وعلى الرغم من محاولات «المحافظين» للتأكيد بأنَّ بيان جبهة الإصلاح هو بمثابة تخلّي «الإصلاحيين» عن دعْم حكومة بزشكيان، لكن موقف الحكومة جاء ملائمًا وكأنَّه يؤيِّد ما جاء في البيان، حيث اعتبرت المتحدِّثة باسم الحكومة فاطمة مهاجراني، «أنَّه من الطبيعي أنَّ أيَّ جبهة أو حزب يعبِّرعن رأيه؛ لأنَّ في ذلك علامة على حيوية المجتمع»[2].

الخلاصة

حاجة النظام الإيراني للتغيير والتحوُّل باتت أمرًا مُلِّحًا وحياتيًا، سواءً برغبة «الإصلاحيين» أو خصومهم «المحافظين»، خاصَّةً في ظل المخاطر الداخلية والخارجية التي تهدِّد حاضر النظام ومستقبله، لكن يبدو أنَّ توقيت البيان لم يكُن مناسبًا، خاصَّةً في ظل محاولات التعافي من النتائج الكارثية لحرب الاثني عشر يومًا، والقلق من تبنِّي الشارع الإيراني المطالب التي شملها البيان؛ وبالتالي تبلوُر معارضةٍ داخلية تُشكِّل نواةً لاحتجاجات جديدة، وربَّما ثورةً تقتلعُ النظام من جذوره.

تفعيل «آلية الزناد» وتأثيراتها المحتملة على الاقتصاد الإيراني

أرسل وزراء خارجية الدول الأوروبية الثلاث: (بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا) رسالةً إلى مجلس الأمن الدولي في الثامن والعشرين من أغسطس 2025م، أعلنوا فيها رسميًا تفعيل «آلية الزناد» ضد إيران، بعد اتهامها بانتهاك التزاماتها النووية. وهي خطوة قد تؤدي في حال استكمال مراحلها، إلى إعادة فرض القرارات المجمدة ضد إيران بعد عقد الاتفاق النووي في عام 2015م، وبناءً عليه أُعطيت إيران مهلة مدتها 30 يومًا حتى يتم حل الخلاف النووي، أو يواجه الاقتصاد الإيراني عقوبات أممية أشد من العقوبات الأمريكية الحالية. وفيما يلي سنوضح ماهية «آلية الزناد»، وتبعاتها الاقتصادية في حال تطبيقها، وذلك من خلال محورين؛ يتناول **الأول**: ماهية «آلية الزناد» وأدواتها. أما **الثاني**: فيُناقش الآثار الاقتصادية المحتملة على إيران حال تطبيقها.

أولًا: ماهية «آلية الزناد»

آلية الزناد (Snapback) هي عبارة عن بند قانوني ضمن الاتفاق النووي لعام 2015م الموقع بين إيران والدول الست: (الصين،

(1) سیاست روز، بیانیه اصلاح‌طلبان با رنگ و بوی براندازی، 29 مرداد 1404هـ.ش، تاریخ الإطلاع: 6 سبتمبر 2025م.
https://2u.pw/x9vVz5

(2) دنیای اقتصاد، نشانه زنده بودن جامعه است، (1404/05/30هـ.ش)، تاریخ الإطلاع: 6 سبتمبر 2025م.
https://2u.pw/VkTfsp

وروسيا، والولايات المتحدة، وفرنسا، وألمانيا وبريطانيا)، بموجبه تمنح هذه الآلية أي طرف مشارك في الاتفاق الحق في إعادة فرض عقوبات الأمم المتحدة على إيران، إذا اعتبرت أن طهران لم تلتزم بتعهداتها النووية. وبعد تفعيل «آلية الزناد» تُمنح إيران مهلة 30 يومًا لحل الخلاف أو تُفرض عليها العقوبات الأممية تلقائيًا، وذلك دون الحاجة إلى تصويت جديد في مجلس الأمن أو استخدام حق «الفيتو». وبالتالي، لا تستطيع أي من الدول الأخرى الموقعة على الاتفاق النووي إلغاء تطبيق العقوبات.

ستعيد الآلية إيران عمليًا إلى أجواء ما قبل الاتفاق النووي، وهي الفترة التي تم فيها فرض عقوبات أممية على إيران ما بين أعوام 2006 و2010م، ومهدت الطريق لفرض عقوبات أوروبية لاحقة في عام 2012م، وقد كانت من أشد الفترات التي تعرضت فيها إيران لعقوبات خارجية، شملت عقوبات أمريكية وأممية وأوروبية. وبلا شك إذا تم إعادة فرض العقوبات الأممية على إيران فسيواجه اقتصادها تحديات جمّة في وقت يُعاني فيه صعوبات وأزمات لم تهدأ منذ ثمان أعوام عقب انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي في مايو 2018م.

وسيؤدي انقضاء المهلة المحددة قبل التوصل إلى اتفاق حول نقاط الاتفاق النووي مع إيران، إلى إعادة فرض العقوبات بموجب القرارات الست الصادرة عن مجلس الأمن ضد إيران أثناء عامي 2006 و2010م، وهذه القرارات هي: 1696 و1737 و1747 و1803 و1929 و2224، والتي تتضمن عقوبات اقتصادية تشمل التكنولوجيا والنفط والتجارة والتسلح، وغيرها من العقوبات، على النحو التالي:

- **حظر الاستثمار الدولي في قطاعي النفط والغاز داخل إيران.**
- **حظر نقل التقنيات الحساسة وذات الاستخدام المزدوج:** وتشمل هذه القيود مجموعة واسعة من المكونات الصناعية، والمعدات الإلكترونية، والأجهزة الدقيقة، والبرمجيات المتخصصة.
- **تجميد الأصول وحظر السفر:** ويندرج تحتها أفراد وكيانات ومؤسسات مالية وشركات إيرانية.
- **فرض قيود مصرفية ومالية على تفاعل البنوك الإيرانية مع النظام المالي الدولي:** بما في ذلك القيود على فتح فروع في الخارج، وتقديم الخدمات إلى البنك المركزي الإيراني، والمراقبة الخاصة للمعاملات المصرفية المتعلقة بإيران.
- **السماح للبلدان بتفتيش شحنات الشركات الإيرانية:** مثل شركة «إيران إير» للشحن الجوي، وخطوط الشحن التابعة لجمهورية إيران الإسلامية بحثًا عن بضائع محظورة.
- **حظر صادرات الأسلحة:** والقيود على برامج الصواريخ وحظر التقنيات ذات الصلة.

ثانيًا: التداعيات الاقتصادية لتفعيل «آلية الزناد»

سيعني إعادة تطبيق العقوبات الأممية السابقة العودة لحقبة اقتصادية قاسية،

مضت قبل أكثر من عشر سنوات في عهد الرئيس الإيراني الأسبق أحمدي نجاد، وقادت حينها إلى تحديات اقتصادية جمة، منها: انكماش للنمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، وتعدي التضخم مستوى 35%، وتراجع قيمة العملة المحلية. كل هذا حدث مع اختلاف الظروف الاقتصادية المحيطة آنذاك، إذ كانت تتمتع البلاد باحتياطات دولارية كبيرة تتجاوز 120 مليار دولار إضافة إلى ارتفاع أسعار البترول عالميًا حينها، مما ساعد إيران على الصمود اقتصاديًا. بينما يختلف الوضع الاقتصادي الراهن كُليًا، وتُعاني حاليًا كافة مؤشرات الاقتصاد الكلي من التدهور على كافة المستويات بدرجة أكبر بكثير مما كانت عليه في عهد أحمدي نجاد، مع تراجع أسعار البترول العالمية، وتآكل احتياطات إيران الدولارية وتجميد غالبيتها في الخارج.

وعن تأثير عودة العقوبات الأممية على الاقتصاد الإيراني، يقول أستاذ الاقتصاد في جامعة علامة طباطبائي مهدي بازوكي:[1] «إذا فُعّلت الآلية فسنُعتبر مهددين للأمن العالمي، وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ستخلق لنا مشكلات. وتعني عمليًا عودة قرارات مجلس الأمن السابقة، وهي نفسها التي وُصفت في عهد الرئيس محمود أحمدي نجاد بأنها مجرد (قصاصات ورق) ولم يعرها المتشددين اهتمامًا». مؤكدًا أن إعادة تنفيذ تلك القرارات من شأنه أن يوجه ضربةً قاسيةً إلى المؤشرات الاقتصادية في البلاد.

وإذا لم تتوصل إيران لاتفاق نووي قبل انتهاء المهلة المحددة، سيكون لإعادة العقوبات تأثيرات فورية على ميزانية الدولة وإيراداتها من النفط، والعملات الأجنبية، وتعطل الإنتاج، ومعدلات النمو الاقتصادي. بل إن الأثر قد ظهر من الآن حتى قبل أن يتم فرض العقوبات الأممية، وتمثل في تراجُع قيمة العملة المحلية في مقابل ارتفاع أسعار العملات الأجنبية وتجاوز الدولار الأمريكي 100 ألف تومان، وشهدت أسعار الذهب ارتفاعًا بالأسواق المحلية في مقابل تقلب أسواق المال. مما يعكس حساسية الداخل الإيراني الشديدة تجاه العقوبات الخارجية.

كما ستضرب العقوبات الأممية في حال تطبيقها، القطاعات الصناعية والطبية والعلمية في البلاد، إذ ستشمل تقييد نقل التكنولوجيات الحساسة والمعدات ذات الاستخدام المزدوج، مما سيؤثر بشكل كبير على قدرة إيران على تطوير أو استيراد، أو تحديث، أو حتى صيانة جزء كبير من بنيتها التحتية العلمية والصناعية والطبية. ويحظر الوصول إلى الأجهزة المخبرية، وأجهزة التصوير الصناعي، ومحولات التردد، وأنظمة التوجيه، وقطع السبائك الخاصة، والرقائق الدقيقة، وحتى بعض برامج محاكاة الفيزياء والديناميكيات وأجهزة العلاج الإشعاعي، ومعدات إنتاج الأدوية الإشعاعية، وما شابه.

(1) ميدل ايست نيوز، «خبير اقتصادي: تفعيل آلية الزناد يعني حرباً اقتصادية شاملة ضد الشعب الإيراني"، (07 سبتمبر2025م)، تاريخ الاطلاع: 10 سبتمبر 2025م، http://bit.ly/4m8e8o1

كما سيتأثر استيراد الأدوية بتعقيدات التحويلات المصرفية والنقل، وسيتم منع الباحثين من الوصول إلى منصات الحوسبة والمعرفة العالمية.

وتأكيدًا لتلك التأثيرات الخطيرة، كشف تقرير صادر عن غرفة التجارة الإيرانية تصورات عن بعض المؤشرات الكلية حال تفعيل هذه العقوبات مُستقبلًا، ويظهر في السيناريو الأكثر ترجيحًا أن الاقتصاد الإيراني سيواجه ركودًا تضخميًا حادًا، سيبلغ التضخم فيه ذروته عند 75%، وسيصل النمو الاقتصادي إلى سالب 1%، وسيقفز سعر الصرف إلى 135 ألف تومان. أما في السيناريو الأكثر تشاؤمًا، فسيتفاقم الوضع، حيث يتجاوز التضخم 90%، وسيصل النمو الاقتصادي إلى سالب 3%، وسيصل سعر الصرف إلى 165 ألف تومان[1].

الخُلاصة

إن تفعيل «آلية الزناد» يدق ناقوس الخطر المحدق بالاقتصاد والنظام الإيراني، في حال عودة العقوبات ولم يتم التوصل لاتفاق في وقت تُعاني فيه البلاد أزمات متعددة على مستوى الاقتصاد والمجتمع. وتؤكد التصورات الرسمية الصادرة عن الغرفة التجارية الإيرانية، أن عودة العقوبات ستوجه ضربة قوية إلى الاقتصاد الإيراني، ستطال كافة المؤشرات الكلية لإيران بشكل قد يكون أخطر بكثير مما كان عليه الوضع قبل عقد من الزمن، كما أن هذه التطورات ستؤثر مباشرةً على استقرار النظام وأمنه الداخلي.

محاولة إيران لتعزيز الروح المعنوية وسط تجدد الخلافات مع جيرانها

بينما لا تزال إيران تترنح من تداعيات الحرب، التي استمرَّت 12 يومًا، تواصل قياداتها المختلفة تقييم الأضرار التي لحِقَت بها خلال هذه الحرب. ففي أغسطس 2025م، اختارت القيادة العسكرية استعادة بعض الروح المعنوية، من خلال إجراء مناورة بحرية تقليدية ضدّ «عدو مُتخَيَّل»، حملت اسم «الاقتدار 1404»؛ بهدف تحسين قابلية التشغيل البيني بين وحدات البحرية الايرانية؛ وبينما طالبت دولُ مجلس التعاون الخليجي إيرانَ بالتخلِّي عن سيطرتها على الجُزُر المحتلَّة، التي تعود ملكيتها إلى الإمارات العربية المتحدة، من ناحية أخرى اتّهمت طهران باكو مؤخَّرًا بتسهيل هجمات الطائرات المسيَّرة الإسرائيلية في يونيو؛ حيث ترى طهران في باكو وأبوظبي أبرزَ داعمي تل أبيب على حدودها.

في هذا التقرير، نسلِّط الضوء على التدريبات البحرية التي أجرتها إيران في شمال المحيط الهندي وبحر عُمان، واستمرار التوتُّر في العلاقات الإيرانية مع دول الجوار.

أولًا: التدريبات البحرية لإعادة الروح المعنوية المُنهَكة

في 21 أغسطس 2025م، بدأت القوّات البحرية الإيرانية مناورة «الاقتدار 1404» في بحر عُمان وشمال المحيط الهندي، وشهِدَت المناورة مشاركة المدمِّرة

(1) اندبندنت فارسي، «تفعيل «آلية الزناد» يهز الأسواق الإيرانية ويدفع المجتمع إلى حافة بؤس أشد قتامة"، (09 أغسطس 2025م)، تاريخ الاطلاع: 10 سبتمبر 2025م، http://bit.ly/4fZKqjH

«سبلان» وراجمة الصواريخ «كناوة»؛ حيث أطلقتا صواريخ «كروز» المضادَّة للسُفُن من نوع «ناصر» و«قادر». ووفقًا لوسائل الإعلام الإيرانية، يتميَّز صاروخ «قادر» بأنَّه صاروخ متوسِّط المدى، ويطير على ارتفاع منخفض جدًّا فوق سطح البحر، ويصِل مداه إلى حوالي300 كيلو متر. بينما يتمتَّع صاروخ «ناصر» بقدرة على تدمير أهداف ضمن مدى يصل إلى 90 كيلومترا[1] تدّعي إيران بأنَّ هذه الصواريخ تضاهي الصواريخ البحرية الغربية والصينية من حيث الميزات، مثل التصويب الدقيق، والمناورة العالية، والتخفِّي إلخ. ويُقدَّر عدد أفراد البحرية الإيرانية بحوالي 18000 فرد، وقد نجا هذا الجهاز تقريبًا من الدمار في حرب الاثني عشر يومًا.

وقال الأدميرال شهرام إيراني قائد البحرية الإيرانية: إنَّ المناورات تهدُف إلى التحقُّق من الجاهزية التشغيلية في ظروف القتال، بما في ذلك إجراءات مضادَّة للحرب الإلكترونية، ودوريات استطلاع بالطائرات المسيَّرة، ومتابعة الغوّاصات المعادية، ومهام تعطيل الأنظمة الإلكترونية. وكانت ايران قد أغلقت مجالها الجوِّي مؤقَّتًا من منتصف الليل حتى الساعة 6 صباحًا لإجراء المناورات العسكرية، التي شمِلت أجزاءً من زنجان وهمدان وآراك وياسوج، والحدود الغربية لإيران، والمجال الجوِّي فوق غرب الخليج العربي، حيث أجرت عمليات إطلاق الصواريخ والطائرات المسيَّرة في جميع أنحاء هذه المناطق.

وتجري محاولات تعزيز الروح المعنوية بالتزامن مع ضغوط مُحبَطة، نتيجةً للكشف المتواصل عن عملاء وجواسيس يعملون لصالح إسرائيل داخل صفوف الجيش والدوائر الحكومية والمجتمع بشكلٍ عام؛ حيث أعدمت إيران مؤخَّرًا عددًا من المعتقلين بتُهمة التجسُّس لصالح إسرائيل في عددٍ من المُدُن الإيرانية، مثل مشهد وأصفهان وكرج، وسط توقُّعات بوصول عدد الإعدامات إلى اكثر من 100 شخص[2]،كما اعتقلت قوّات الحرس الثوري عددًا من المتّهمين بمدينتي مشهد وأصفهان، لكنّها لم تقدِّم أيّ أسماء أو تفاصيل أو أدلَّة عن المعتقلين، وكانت أبرز الإعدامات في قضية التجسُّس لصالح إسرائيل، قد طالت عالمًا نوويًا، وهو روزبه وادي، في يوليو الماضي، بعد قضائه 18 شهرًا في السجن[3]؛ ما يكشف عن حجم الاختراقات التي نفَّذتها إسرائيل داخل إيران، والتي طالت حتى العلماء النوويين.

(1) Mohammad Molaei, 'Iran Navy sends clear message to adversaries with display of cutting-edge weapons,' *PressTV*, August 24, 2025, https://2u.pw/eaBIQ [Last viewed on Sep 02]

(2) Iran to execute over 100 inmates over Israel spying charges – Sunday Times, Aug 31, 2025, https://2u.pw/jFR9kj [Last viewed on Sep 07]

(3) 'Rouzbeh Vadi and Mehdi Asgharzadeh Executed for Espionage and ISIS Collaboration,' *Iran Human Rights*, August 06, 2025, https://2u.pw/r6ehO [Last viewed on Sep 02]

ثانيًا: استمرار التوتُّر في العلاقة مع دول الجوار

تشهد العلاقات الإيرانية مع جارتها الشمالية جمهورية أذربيجان، توتُّرًا متزايدًا في السنوات الأخيرة، على خلفية اتّهامات تتعلَّق بالتعاون العسكري والأمني بين باكو وتل أبيب. وترى طهران أنَّ إسرائيل تعمل لاستغلال علاقاتها مع أذربيجان؛ بهدف تعزيز نفوذها قُرب الحدود الإيرانية، وأنَّ أذربيجان تحوَّلت إلى ما يشبه «القاعدة الأمامية» لإسرائيل على حدودها الشمالية، في حين تؤكِّد جمهورية أذربيجان أنَّ علاقاتها المتنامية مع إسرائيل تندرجُ ضمن التعاون بين الدول التي تتمتَّع بعلاقات طبيعية، وترفض الاتّهامات الإيرانية المتكرِّرة بالسماح لإسرائيل بتوظيف أراضيها لاستهداف إيران.

وفي ادّعاءٍ مثير للجدل قال إبراهيم عزيزي؛ رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني: إنَّ حرس الحدود الإيراني شاهد طائرات مسيَّرة إسرائيلية تدخل البلاد من أذربيجان، في يونيو 2025م، وذكَرَ أيضًا أنَّ إيران أبلغت أذربيجان رسميًا بموضوع اختراق الطائرات المسيَّرة لأراضيها[1].

ونفت جمهورية أذربيجان في أكثر من مناسبة، أن تكون أراضيها قد استُخدِمت من قِبَل إسرائيل لمهاجمة إيران خلال الحرب الأخيرة، التي اندلعت في منتصف يونيو 2025م واستمرَّت لمدَّة 12 يومًا، بل وطالبت بتقديم أدلَّة على هذه الادّعاءات. لكن عزيزي قال: إنَّ «مسألة تقديم الوثائق من عدمه هي نقاش قائم بذاته، لكن لا يمكن إنكار هذه الحقيقة».

وفي توتُّر إيراني آخر مع دول الجوار، دعا مجلس التعاون الخليجي إيران إلى التخلِّي عن السيطرة على الجُزُر الإماراتية الثلاث في الخليج العربي، التي تحتلُّها منذ عام 1971م، بعد انسحاب بريطانيا من المنطقة، وأضاف المجلس بأنَّ «هذه الجُزُر هي جزءٌ لا يتجزأ من أراضي الإمارات».

وتشكِّل الجُزُر الثلاث -طُنُب الكُبرى وطُنُب الصُغرى وأبو موسى- موضوع نزاع منذ انسحاب القوّات البريطانية في عام 1971م، عندما قام آخر شاه لإيران محمد رضا بهلوي، بإرسال الأسطول الإيراني لفرض سيطرته عليها. وخلال السنوات الماضية فرضت إيران عليها مجموعة من الإجراءات الأمنية والإدارية، وظلَّت تعزِّز من فترةٍ لأخرى من وجودها العسكري بالجُزُر، كما تمتلك أنظمة صواريخ وطائرات مسيَّرة، فضلًا عن أنظمة الرصد والإشراف الاستخباراتي.

وأشار مجلس التعاون الخليجي في بيانه الختامي بعد دورة المجلس الوزاري الـ165، التي عُقِدت مؤخَّرًا في الكويت، إلى أنَّ «أيّ قرارات أو ممارسات أو إجراءات تتّخِذها إيران حول الجزر الثلاث، هي لاغية وباطلة، ولا تغيِّر شيئًا من الحقائق

(1) 'Azerbaijan a gateway for Israeli drones, says Iranian official,' *Shafq News*, Sep 01, 2025, https://2u.pw/SFkry [Last viewed on Sep 02]

التاريخية والقانونية، التي تؤكِّد حق دولة الإمارات في السيادة». ودعا المجلس إيران إلى الاستجابة لمساعي الحل السِلْمي للنزاع، إمّا عبر مفاوضاتٍ مباشرة، أو من خلال الاحتكام إلى محكمة العدل الدولية[1]، في خطوة تعكس حرْص دول مجلس التعاون الخليجي على الاحتكام للطُرُق السِلْمية والقانون الدولي؛ لتسوية النزاعات.

الخلاصة

تواجه القوّات المسلَّحة الإيرانية معضلةً استثنائية؛ نظرًا للاختراق الاستثنائي للعملاء والجواسيس، وتضرُّر البنية التحتية الحيوية لصناعة الأسلحة والصواريخ، خلال الحرب الأخيرة مع إسرائيل، وافتقارها لأنظمة الدفاع الجوِّي الفعّالة. وجاءت مناوراتها البحرية بهدف إظهار قدرٍ من السيطرة والقوَّة، وتعزيز الروح المعنوية للمؤسسة العسكرية التي تعرَّضت لضربات مُوجِعة خلال الحرب مع إسرائيل، لكنَّها كانت متواضعة بمشاركة عددٍ محدود من السُفُن الحربية القديمة والمعدَّلة، وبقوَّةٍ نارية محدودة تفتقر إلى أنظمة الإنذار المبكِّر. أمّا التوتُّرات الإيرانية مع دول الجوار، فقد تشكِّل قنابل موقوتة لأزمات عميقة، ما لم تستجِب طهران للحلول الممكنة والمُرضية لجميع الأطراف.

إيران بين تفعيل آلية إعادة فرض العقوبات وتصعيد السخط الاجتماعي

سلّطت وسائل الإعلام الإيرانية الضوء على البيان المشترك لدول الترويكا الأوربية، وما نص عليه من تفعيل آلية إعادة فرض العقوبات على إيران، والتي ستلقي بثقلها على المجتمع الإيراني، وتولد انفجارًا اجتماعيًا قد يُهدد أمن واستقرار البلاد، مما يستوجب على النظام سرعة التدخل، ووضع إجراءات وسياسات من شأنها امتصاص موجة الغضب والسخط الشعبي، وتحافظ على استمرار الوحدة الوطنية وتماسكها. وسيناقش هذا التقرير محورين رئيسين، هما: التداعيات الاجتماعية المترتبة على إعادة فرض العقوبات، وتعاطي النظام مع أزمة إعادة فرض العقوبات.

أولًا: التداعيات الاجتماعية المترتّبة على إعادة فرض العقوبات

أشار البيان المشترك لدول الترويكا الأوروبية الأعضاء، في خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA)، أنه تم تفعيل آلية إعادة فرض العقوبات على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وبرّر ذلك بأن إيران لم تف بالتزاماتها بموجب الاتفاق النووي وانتهكته[2]، وكان وقع هذا الإعلان مدويًا على المجتمع الإيراني، الذي لا يزال يعاني الأمرين من تبعات حرب الاثني عشر يومًا، التي خلّفت العديد

(1) 'Final Statement Issued by the Ministerial Council at its 165th Session,' *GCC*, Sep 01, 2025, https://2u.pw/CYE8P [Last viewed on Sep 02]

(2) موقع وكالة همشهري أونلاين، بيانيه مشترک ترويكاى اروپايى و طرح ادعاهايى عليه ايران؛ ما شورای امنيت را مطلع كرديم (29 أغسطس 2025م)، تاريخ الاطلاع: 31 أغسطس 2025م، https://bit.ly/3Jyu05J!

من الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والصحية، فهذه العقوبات ستعمق من حدة الأزمات الاقتصادية في البلاد، وقد تصيبها بعجز، نتيجة للتقلبات الشديدة التي ستحصل في أسعار العملات، واستمرار تدني القطاعات التجارية والاستثمارية، وعلى أثرها قد يستمر الانخفاض في الطاقة الإنتاجية[1]، وزيادة معدلات البطالة والفقر، وتردي المستوى المعيشي، كما أن ارتفاع الأسعار ومعدلات التضخم قد تأخذ في التصاعد، كما حصل بعد الضربات الإسرائيلية الأمريكية على إيران، حيث وصلت نسبة التضخم إلى أكثر من 41%[2]، وبالتالي ستعمق العديد من الأزمات الاجتماعية والنفسية، كالطلاق، والعزوف عن الزواج والإنجاب، والإدمان، والعنف، وانتشار الجريمة والفساد على مستوى المجتمعات والإدارات الحكومية، وارتفاع معدلات هجرة النخب والعقول، وضعف التعليم وارتفاع معدلات الجهل، وتسرب الطلاب لكسب لقمة العيش. وعلى نطاق القطاعات الصحية، قد ترتفع حالات الموت والانتحار، وقصور في تقديم خدمات الرعاية الطبية؛ نتيجة لنقص الأدوية وسوء الخدمات الطبية في المراكز الصحية وهجرة الأطباء، مما سيؤثر على الصحة العامة للمواطنين، خاصة المصابين بأمراض خطيرة، وكل تلك الآثار ستشكل تهديدًا يمس أمن الدولة، ومن المرجح أن تزيد العقوبات من حدة الانقسامات الداخلية بين المؤيد للنظام والمعارض، حيث إن بعض الإيرانيين يؤكدون أن السبب الرئيس خلف الأزمات والاضطرابات والضغوط التي أرهقت كاهلهم، نابع من رأس الهرم الولي الفقيه، وسياسة الدولة القمعية. ومن وجهة نظرهم، أن الحل الوحيد لكل تلك الأزمات يكمن في إنهاء هيمنة النظام، وتفكيك الجمهورية الإسلامية الإيرانية[3]، والبحث عن بديل جديد، وقد يستمر الشعب في نضاله واحتجاجاته، ليشكل ضغطًا على النظام بقيام انتفاضة أخرى، على غرار احتجاجات 2022م، التي حملت شعار «المرأة، الحياة، الحرية» على أثر مقتل مهسا أميني، بهدف إحداث تغيير وتعديل في الأنظمة والقوانين، والمطالبة بحقوقهم الإنسانية، والعيش بحرية وكرامة وسلام، وتحقيق التنمية المستدامة؛ مما قد يجعل النظام يكثّف من سياساته القمعية، وتشديد العقوبات والاعتقالات التعسفية والإعدام.

ثانيًا: تعاطي النظام مع أزمة إعادة فرض العقوبات الأممية

اعتبر عباس عرقجي وزير الخارجية

(1) موقع پارسینه، کابوس 74 درصدی؛ اقتصاد کشور در گرداب رکود پس از جنگ؟ (27أغسطس2025م)، تاريخ الاطلاع: 30 أغسطس2025م، https://bit.ly/41sBBZI

(2) موقع به پیش، جنبش های اعتراضی سر بلند می کنند (31يوليو2025م)، تاريخ الاطلاع: 25 أغسطس2025م، https://bit.ly/3HIspJY

(3) موقع مشعل، فساد مالی، سرکوب و اعدام، از ویژگی های برجسته نظام جمهوری اسلامی (23أغسطس2025م)، تاريخ الاطلاع: 25 أغسطس2025م، http://bit.ly/4lL2zmg

الإيرانية، أن العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة وحلفاؤها، جريمة ضد الإنسانية؛ لأنها على الرغم من كونها بديلًا غير دموي للحروب، إلا أنها قد تكون مميتة، ويشكل الأطفال وكبار السن الغالبية العظمى من ضحاياها[1]، ونظرًا لعدم وجود قانون شامل في مجال مكافحة العقوبات، يعمل على حماية المواطنين والمؤسسات المتضررة، وتقديم الدعم القانوني والاقتصادي لهم، وتجريم الالتزام بالعقوبات داخل البلاد، وتعزيز الأدوات الدبلوماسية والدولية، وإنشاء آليات للتعويض، وتأمين المصالح الوطنية، ظهرت الحاجة الماسّة لتوحيد الجهود بين كافة القطاعات وتنظيمها وتنسيقها، لوضع قانون يعمل على مواجهة تلك العقوبات، أو التخفيف من حدتها وآثارها على المجتمع الإيراني، ولذلك سعت حكومة بزشكيان إلى تقديم مشروع قانون مناهض لتلك العقوبات، متمثلًا في 23 نقطة إلى البرلمان الإيراني، تحت عنوان «مشروع قانون مكافحة العقوبات»، ولقد تمت الموافقة عليه وإقراره في (18 ديسمبر2024م)، من قبل مجلس الوزراء، ولكنه لايزال قيد النظر من قبل لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية بالبرلمان[2]، وفي ظلّ الضغوط الحالية التي يتعرض لها النظام الإيراني، والقلق من الانعكاسات السلبية المحتملة لعودة العقوبات الأممية، قد يلجأ النظام لتفعيل هذا المشروع، ووضع السياسات اللازمة للحيلولة دون عودة الاحتجاجات للشارع الإيراني، خاصّة في ظلّ حالة اليأس والسخط والتململ الشعبي من دوامة العقوبات، التي أثقلت كاهل المواطن، وظلّ يدفع ثمنها لسنوات.

الخلاصة:

لقد أدَّت حرب الاثني عشر يومًا إلى نتيجة غير متوقعة، متمثلة في التماسك الاجتماعي، والوقوف خلف النظام، لرفض العدوان على إيران ومقاومته، حتى الآن، لكن إعادة العقوبات الأممية، سيشكل مزيدًا من الضغط على المجتمع الإيراني، الذي يعاني أصلًا من تبعات العقوبات الأمريكية، ما يعني أن إيران مرشحة لتجدد الاحتجاجات؛ نتيجة لتفاقم الأوضاع الاقتصادية. ولتفادي الوقوع في براثين تلك التحديات، التي قد ينتج عنها سقوط النظام، أو دخول البلاد في دوامة العنف والثورات والاحتجاجات، قد يلجأ النظام لوضع المزيد من الترتيبات والسياسات الكفيلة بالتقليل من آثار العقوبات على المجتمع. أما السبيل الوحيد للخروج من هذا المأزق، هو التركيز على الداخل بدلًا من المشاريع التخريبية بالخارج، وخفض حدة التوترات مع دول الجوار، لمواجهة العزلة الإقليمية والدولية، والتوصل لحل

(1) موقع 24: الخبرين لحظة وضحاها، عراقجي: العقوبات على إيران «جريمة ضد الإنسانية" (13أغسطس2025م)، تاريخ الاطلاع: 15 أغسطس2025م، https://bit.ly/3UShmkn

(2) موقع اعتماد، دولت لايحه 23 ماده‌اى مقابله با تحريم‌ها را به مجلس ارائه كرد (6أغسطس2025م)، تاريخ الاطلاع، 10أغسطس 2025م، https://bit.ly/4nepdF6

مـرضٍ لجميـع الأطـراف حـول البرنامـج النـووي، وصـرف الأمـوال الإيرانيـة في مشـاريع التنميـة المسـتدامة، التي تكفـل العيـش الكريـم والأمـن للإيرانيين في كنـف بلادهـم.

حضـور الخطـاب الـديني بعـد الحـرب وأهدافـه

ثمّـة تكثيـف وحضـور للخطـاب الـديني، وحضـور فقهـاء الحـوزة المحسـوبين علـى الدولـة، وإبـداء رأيهـم في كل مـا يتعلـق بمـا هـو سـياسي وديني واجتماعـي واقتصـادي، مثـل الحـرب الإيرانيـة الإسـرائيلية، وملـف التفـاوض النـووي، وتعزيـز شـرعية النظـام، وإعـادة الثقـة في المرشـد، بل حتى فيمـا يتعلق بملفـات خـارج إيـران، مثـل سـحب سلاح «حـزب الله» في لبنـان والحشـد الشـعبي في العـراق. والمفارقـة أن هـذا التكثيـف جـاء بعـد قبـول اسـتقالة آيـة الله صديقـي مـن خطبـة جمعـة طهـران، بسـبب اتهامـات بالفسـاد. وبالتـالي يسـعى هـذا التقريـر إلى دراسـة أسـباب ذلـك الحضـور المكثّـف واللافـت وتداعياتـه.

أولًا: تعزيز هيمنة النظام وشرعية المرشد

اسـتمر المرشـد الإيـراني في التغيـب عـن المناسـبات الرئيسـة، مـع ظهـور خاطـف ونـادر أحيانًـا؛ ليثبـت حضـوره بعـد تهديـدات باغتيالـه في يونيـو الماضي مـن الإسـرائيليين والأمـريكان، وكـرّر وزيـر الدفـاع الإسـرائيلي نهايـة يوليـو 2025م، تهديـده لخامـنئي: «إذا واصلتـم تهديـد إسـرائيل فسـتصل ذراعنـا الطويلـة إلى طهـران مجـددًا بقـوة أكبر، وهـذه المـرة لـك شـخصيا»[1]. وانعكـس ذلـك على مسـتوى حضـور خامـنئي في المناسـبات العامّـة، فللمـرة الأولى منـذ خمسـة عشـر عامًـا على الأقـل، لـم يظهر خامـنئي في مراسـم أربعينية الحـسين في «بيـت المرشـد». هـذا الوضـع الجديـد مـا بعـد الحـرب، تطلـب تكثيـف الخطـاب الـديني، وحضـورًا لافتًـا لرجـال الديـن، ومحاولـة إعـادة تموضـع خامـنئي في الصـورة الذهنيـة الأولى في مرحلـة مـا قبـل الحـرب، ليـس في الداخـل الإيـراني فقـط، بـل وفي الخـارج أيضًـا، عبـر اسـتهداف الجماعـة الشـيعية برمتهـا.

بالنسـبة للداخـل الإيـراني، فقـد روج رجـال الديـن مفـردات مـن قبيـل انتصـار إيـران واسـتسلام العـدو، وإظهـار إيـران بمظهـر القـوة، وتشـبيه المعركـة بصلـح الحديبيـة، وبصلـح الحسـن مـع معاويـة، وكذلـك بمعركـة الحسـين، فتـم اسـتحضار المعـارك الأولى في صـدر الإسـلام، وربطهـا بمعركـة إيـران الحاضـرة، وتشـبيه المرشـد بالنبي وعلـي والحسـين والحسـن في قرارتـه ومعاركـه. فيـشير خطيـب جمعـة إيـران محمـد حسـن أبـو تـرابي إلى: «اسـتسلام الإسـرائيليين أمـام الشـعب الإيـراني». كذلـك ينـوّه بإسـتراتيجية المرشـد في تعزيـز المعرفـة والعقلانيـة والديـن باعتبارهـم: «مفاتيـح تعزيـز قوتنـا». ويحـذر مـن المسـاس بهيبـة الدولـة: «فيجـب على الكُتّـاب والمثقفين أن يحذروا مـن أي خطاب يُقـوّض هيبـة الدولـة، ويؤكـد المرشـد

(1) الشـرق الأوسـط، وزيـر الدفـاع الإسـرائيلي لخامـنئي: سـنصل إليـك إذا اسـتمر تهديـدك لنـا، (27 يوليـو 2025م) تاريـخ الاطلاع: 30 أغسـطس 2025م). https://2u.pw/HB9t8

ويصر على حماية هذه القدرة»[1]. أيضًا في الداخل الإيراني يؤكد خطيب جمعة كرج، أن الشعب الإيراني يرفض التفاوض مع الأمريكان، وأن الشعب ملتف حول القيادة[2]. والمفارقة أنه شبّه الحرب الإيرانية الإسرائيلية بصلح الحديبية، في محاولة لتعزيز شرعية المرشد، وإظهاره بمظهر «القائد الحكيم»، وتشبيهه بـ «المعصوم» قائلاً: «كما كان صلح الحديبية في ظاهره بمثابة تراجع، لكن الله وصفه بالفتح المبين، كذلك كان صلح الإمام الحسن حركة للحفاظ على أصل مذهب الشيعة من الانقراض»[3].

بالنسبة لاستهداف الخارج الإيراني، ففي محاولة لإبقاء الصورة الذهنية لخامنئي في العقل الجمعي الشيعي كقائد للشيعة حول العالم وليس في إيران فقط، امتد الخطاب الديني المكثف لرجال الدين الإيرانيين، ليشمل الجانب الخارجي، من ذلك مسألة تخصيب اليورانيوم، فيقول خطيب الجمعة في همدان حبيب الله شعباني موثقي في خطبة الجمعة، في إشارة إلى فتوى المرشد وإجماع الساسة على الشرعية القانونية لتخصيب اليورانيوم: «إن التخصيب حق أصيل لإيران ولم نتجاوز حدودنا»[4]. وهذه وإن كانت رسالة من رجال الدين إلى الداخل الإيراني لتعزيز الشرعية، وتمتين حواضن التقليد، إلا أنها رسالة أيضًا إلى عموم الجماعة الشيعية، سيما التابعين للولي الفقيه في الخارج، الذين تأثروا كثيرًا بسبب الحرب على طهران، واهتزاز مكانة المرشد والولي الفقيه، فحاول رجال الدين أن يثبّتوا تلك الحواضن الشعبية، باعتبارها قواعد محافظة تستمع إلى الفقهاء ورجال الدين أكثر من استماعها إلى الأخبار السياسية.

في السياق نفسه، يحذر رضا الأعرافي خطيب جمعة قم، الحكومة اللبنانية من نزع سلاح «حزب الله»: «إن حزب الله هو من حرر لبنان، وإذا أخذتم هذا السلاح، فسوف يعاني لبنان أيضًا من مصير سوريا وليبيا»[5]. وقريبًا من هذا صرّح خطيب جمعة أراك فيما يخص سلاح الحشد الشعبي: « يجب على الشعب العراقي ألا يسمح للأعداء بنزع سلاح الحشد

---

(1) موقع دیده بان إیران، امام جمعه تهران: در جامعه اسلامی نباید حاکمان ناصالح زمام قدرت سیاسی را در دست داشته باشند، (15 أغسطس 2025م) تاریخ الاطلاع: 29 أغسطس 2025م. https://bit.ly/41ADljq

(2) اعتماد اونلاین، امام جمعه کرج: ملت ما امروز به مذاکره با آمریکا ایراد می‌گیرند، (16 أغسطس 2025م) تاریخ الاطلاع: 28 أغسطس 2025م. https://bit.ly/3HqX1zw

(3) وكالة ايسنا، صلح حدیبیه به ظاهر عقب‌نشینی، ولی فتح مبین بود، (01 أغسطس 2025م) تاریخ الاطلاع: 30 أغسطس 2025م. https://bit.ly/4oipxUi

(4) وكالة مهر، حق غنی‌سازی ایران قانونی و غیرقابل انکار است، (22 أغسطس 2025م) تاریخ الاطلاع: 31 أغسطس 2025م. https://bit.ly/4mwCg4J

(5) وكالة ارنا، هشدار خطیب جمعه قم، خلع سلاح مقاومت...، (08 أغسطس 2025م) تاریخ الاطلاع: 2025م، https://bit.ly/3Jnaitg

الشعبي العراقي، ولولا الحشد الشعبي لاحتل داعش العراق»[1]. فتلك رسائل مستفيضة من رجال الدين في طهران وقم وعموم المساجد الإيرانية، للتعليق على أحداث خارج إيران، وهي موجهة في الأساس إلى الحواضن الشيعية خارج إيران، من مقلدي المرشد علي خامنئي ومن المؤمنين بولاية الفقيه، ومقصدها تثبيتهم وإيصال رسالة معنوية أن إيران لا تزال معهم، ولا يزال المرشد قويًا يتحكم في مهام «ولايته» داخليًا وخارجيًا.

ثانيًا: استقالة صديقي من إمامة خطبة طهران

أرسل خطيب جمعة طهران، الشيخ كاظم صديقي رسالة إلى خامنئي، يطلب فيها إعفائه من إمامة الجمعة في طهران، ووافق خامنئي على طلبه، وشكر صديقي في رسالته، المرشد على تعيينه إمامًا مؤقتًا لصلاة الجمعة في طهران، طوال السبعة عشر عامًا الماضية، وعلّل طلب إعفائه من إمامة صلاة الجمعة، برغبته في التركيز على أعماله العلمية والتدريسية والدعوية[2].

والمفارقة في استقالته، هو تغاضي السلطتين السياسية والقضائية عن قضية الفساد؛ فقد علّل صديقي استقالته أو طلب إعفائه بسبب: «رغبته في التركيز على الأعمال العلمية والتدريسية والدعوية»[3]! دون أي محاسبة من قبل السلطة التنفيذية أو القضائية. ومن الواضح جليًا أن ضغط الرأي العام الإيراني، هو الذي أدى بالسلطة الإيرانية إلى البحث عن مخرج لاستقالة صديقي مع حفظ ماء وجهه، وحفظ سمعة المؤسسة الدينية من الفساد المالي والإداري. إضافة إلى أن صديقي كان من صقور النظام والراديكاليين المحافظين، فلطالما اتهم خصومه بالعمالة للعدو والنفاق ونحو ذلك من مزايدات لافتة.

وطريقة الاستقالة كانت -حسب البعض- مخرجًا ليس لصديقي وحده، بل للمنظومة الدينية الحاكمة برمتها، فلم يتم إبداء السبب الحقيقي للاستقالة، ولم يحدث اعتذار للشعب، حفظًا لمكانة الجمعة وسمعة الفقهاء، بل تم اللجوء إلى السلوك المعتاد من التنكر لمطالب الناس، وعدم الاعتراف بالأخطاء، والزعم أن «التركيز على الأعمال الدعوية» هي وراء طلب الإعفاء، مع أن الجمعة نفسها من جملة الأعمال الدعوية، وتقام مرة واحدة في الأسبوع! والمفارقة أن المسؤولين عن أئمة الجمعة في المؤسسات المعنية لم يتطرقوا إلى مسألة إعفاء صديقي، ولا إلى قضية الفساد. وأصل القضية أن صديقي لاحقته اتهامات بالفساد منذ

(1) ديدبان ايران، امام جمعه اراک: مردم عراق نبايد بگذارند حشد الشعبی خلع سلاح شود، (08 أغسطس 2025م) تاريخ الاطلاع: 31 أغسطس 2025م. https://bit.ly/45FczJ0

(2) وكالة تسنيم، حجت الاسلام صديقی از اقامه نماز جمعه تهران استعفا كرد، (03 أغسطس 2025م) تاريخ الاطلاع: 31 أغسطس 2025م. https://bit.ly/3UenwuK

(3) هم ميهن، روايت سازی برای يک استعفا، (04 أغسطس 2025م) تاريخ الاطلاع: 31 أغسطس 2025م، http://bit.ly/3HhreRl

فترة طويلة، فيما عرف بفضيحة «أرض أزغل»، وهي قطعة أرض مملوكة للحوزة العلمية شمال شرقي طهران، تم نقلها إلى شركة مرتبطة بأبنائه سنة 2022م، ومع ذلك استمر في خطبة الجمعة، متحدثًا عن «التقوى» و«الزهد» و«الورع»، واعتبر انتقاده هو انتقاد للدين وصلاة الجمعة والشعائر، واستمر في النهج ذاته حتى بعد اعتقال أفراد من عائلته، وله تاريخ جدلي في الحوزة، فقد دخل في خلاف مع مصباح يزدي قبل موته، وانتقده بعنف، كما تم رفض ترشحه لعضوية مجلس الخبراء في الدورتين «الرابعة والخامسة»، لعدم مشاركته في «اختبار الاجتهاد»، رغم تبوئه لمنصب إمام جمعة طهران، وتقربه من دوائر صنع القرار[1].

الخلاصة:

يكثّف النظام حضوره الديني بعد الحرب، لاستعادة شرعيته ومكانته، وترميم الصورة الذهنية لمكانة المرشد علي خامنئي، فأراد النظام عبر أدواته الدينية حشد الناس وراء المرشد والمؤسسات، فتكلم رجال الدين في كل شيء تقريبًا بدءًا من رأيهم في المفاوضات والملف النووي والحرب الإسرائيلية، ونهاية بالحديث عن نزع سلاح «حزب الله» والحشد الشعبي، فهي خطة متكاملة في محاولة لإحداث أكبر قدر من توحيد الصف الشيعي، وتعزيز شرعية المرشد وإظهاره كالمنافح عن الشيعة والإسلام كله، بل أحيانًا صهره في الإسلام، فالمعتدي عليه كأنه يعتدي على الدين نفسه، كما بدا جليًا في فتوى «الحرابة». في الوقت نفسه تم إعفاء الشيخ صديقي من خطبة الجمعة في طهران، بعد أكثر من سنتين على اتهامات له وعائلته بالاستيلاء على أموالٍ وأراضٍ تابعة للأوقاف والحوزة العلمية، لكن لم يتم تقديمه للمحاكمة القضائية، أو المحاسبة السياسية، بل تم إخراجه بطريقة تحفظ ماء وجهه، وتصون سمعة المؤسسة الدينية، ويبدو أن الضغوط الشعبية كانت هي العامل الرئيس وراء ذلك القرار، وحالة الغضب الشعبي واللحظة الفارقة التي تمر بها طهران.

(1) زاد إيران، في ظل فضائح مالية لعائلته.. كاظم صديقي يغادر موقعه في إمامة صلاة الجمعة بطهران، (07 أغسطس 2025م) تاريخ الاطلاع: 31 أغسطس 2025م.
https://zaadiran.com/في-ظل-فضائح-مالية-لعائلته-كاظم-صديقي-ي/

التفاعلات الإيرانية العربية

التفاعلات الإيرانية مع بعض دول العالم العربي، شهدت سلسلةً من التطورات خلال شهر أغسطس 2025، حيث أثار قرار الحكومة العراقية، بسحب مشروع قانون "هيئة الحشد الشعبي" من أمام البرلمان، عدداً من التساؤلات بالنسبة للشارع العراقي. وفي اليمن تعرَّضت جماعة الحوثي المدعومة من إيران، لاغتيالات طالت رئيس الحكومة وعدداً من الوزراء، وهي العملية التي كشفت عن حجم الاختراقات الأمنية التي أحدثتها اسرائيل وسط جماعة الحوثي، والتي قد يترتب عليها تداعيات كبيرة بالنسبة للحوثيين خلال الفترة المقبلة.

سوف نرصد التفاعلات الإيرانية-العربية من خلال المحورين التاليين:

- سحب قانون الحشد الشعبي من البرلمان العراقي.. تجميد أم تأجيل
- غارات إسرائيلية باليمن تغتال رئيس الوزراء و9 وزراء بحكومة الحوثي

سحب قانون الحشد الشعبي من البرلمان العراقي.. تجميد أم تأجيل

أثار قرار الحكومة العراقية المُشكّلة من قِبل الإطار التنسيقي المدعوم من إيران، بسحب مشروع قانون «هيئة الحشد الشعبي» الخاص بإعادة هيكلة الحشد وتوسيع صلاحياته من أمام البرلمان، عددًا من التساؤلات مفادها: هل سحب القانون لتجميده وإنهائه؟ أم لتأجيله لحين الفرصة المواتية؟ وما هي أخطر بنوده؟ وما المفسرات والأهداف من مشروع القانون الذي من شأن إقراره إلغاء القانون القديم رقم 40 لسنة 2016م؟ ولماذا فشلت الجهود الشيعية في تمريره؟ وللإجابة عن تلك التساؤلات يمكن تقسيم الموضوع إلى المحاور التالية:

أولًا: مشروع القانون واستنساخ حرس ثوري بالعراق

تهدف التحالفات الشيعية المعدة لمشروع القانون إلى إعادة تعريف الحشد، بما يؤدي إلى استنساخ «الحرس الثوري الإيراني»-كمؤسسة عسكرية موازية- بالعراق من حيث الاستقلالية المالية والتنظيمية والإدارية، وتنفيذ توجيهات الولي الفقيه في إيران، عبر منحه صلاحياتٍ واسعةٍ موازيةٍ لصلاحيات الجيش، ودمجه في التسلسل القيادي العسكري والمنظومة العسكرية العراقية، وفيما يلي بنود مشروع القانون[1]:

1. منح الحشد صلاحيات موازية: عبر منحه حق التسلح والتزود بأحدث المعدات التكنولوجية، لبناء وتنظيم جهازٍ عسكري متكامل، قادر على حماية النظام الديمقراطي والدستوري في العراق، والدفاع عن البلد، وحماية وحدة وسلامة أراضيه، ومكافحة الإرهاب بجميع أشكاله، والمساهمة في تأمين وحماية الأمن الوطني. بمعنى تدشين حرسٍ ثوريٍّ عراقي مماثل للحرس الثوري الإيراني، للحفاظ على نظام الحكم الشيعي بالعراق.

2. تغول الحشد واقتصاد الظل: يمنح القانون «هيئة الحشد الشعبي» الحق في استقطاب الكفاءات والاختصاصات العلمية وتشجيعها على العمل في الهيئة، مع تأسيس أكاديمية للحشد، تتمتع بالشخصية المعنوية وترتبط برئيس الهيئة، وتمنح شهادة البكالوريوس في العلوم العسكرية، إلى جانب احتضان شركة المهندس العامة للمقاولات، لتنفيذ مشروعات إنشائية وهندسية وميكانيكية- النظير العراقي لمؤسسة خاتم الأنبياء الذراع الاقتصادي للحرس الثوري-وبالتالي تضمن الهيئة الاستقلالية في مسألة توسيع مقرات الحشد، بل وزيادة عدد المقاتلين، وبالطبع سيكون من ميزانية الدولة، وذلك لضمان استمرارية تغول الحشد على الجيش الوطني.

3. تحديد منصب رئيس الحشد بدرجة وزير: رئيس الهيئة يكون الرئيس الأعلى والمسؤول عن تنفيذ أعمالها ومهامها،

(1) الموقع الرسمي لمجلس النواب العراقي، بنود مشروع «قانون الحشد الشعبي» لعام 2025م، تاريخ الاطلاع: 31 أغسطس 2025م، https://goo.su/OSuZRNe

ويمارس الرقابة والإشراف على أنشطتها وفعاليتها، وتصدر عنه التعليمات والأنظمة الداخلية والقرارات والأوامر في كل ما له علاقة بمهام الهيئة وتشكيلاتها وسائر شؤونها الإدارية والفنية والمالية والتنظيمية، ويمارس صلاحيات وزير الدفاع لتطبيق القوانين العسكرية على «مجاهدي» الهيئة من العسكريين، والإشراف على تسليح وتجهيز وتدريب مقاتلي الهيئة، والرقابة على سير النظام العسكري فيها، ويكون بدرجة وزير، ويكون لدى رئيس هيئة أركان الحشد وكبار قادة الأفرع خبرة لا تقل عن 10 سنوات داخل الحشد. وكل ذلك يمنح الهيئة آلية الإحلال والاستحداث والعزل، وأنَّ رئيس الهيئة وزير موازٍ لوزير الدفاع.

4. القيام بمهام استخباراتية: تقوم الهيئة بتقديم المعلومات والاستشارات للحكومة في القضايا المتعلقة بالأمن الوطني وسلامة الأراضي العراقية ووحدتها. وتلك الصلاحية من أهم صلاحيات الاستخبارات العراقية، التي من المفترض أن تقدم الاستشارة للسلطات بشأن التهديدات ورؤيتها للتهديدات لا رؤية الحشد المؤدلج، والذي بالطبع سيعتبر من يخالفه التوجهات بمثابة تهديدٍ للأمن العراقي.

لم تحدد المسودة سنًا قانونية للتقاعد، مما يعني استمرارية فالح الفياض وكبار القادة وآلاف المنتسبين الذين تجاوزت أعمارهم المدة القانونية المحددة بالقوانين العسكرية، في مناصبهم-حال إقرار القانون-كما وردت كلمة «المجاهد» عدة مرات في المسودة لوصف المقاتل في «الحشد الشعبي» لصبغهم بالصبغة الأيديولوجية. أما مسألة ضرورة أن يمتلك كبار القادة في الحشد خبرةً لا تقل عن 10 سنوات داخل الحشد، فهي بالطبع ضمانة بأن يكون القادة تابعين للحشد من الأساس لا قادة وطنيين، كما تطالب الولايات المتحدة بأن يتم تغيير رئيس الحشد وتعيين شخصية عراقية مقبولة.

ثانيًا: مفسرات سحب الحكومة لمشروع القانون

سحبت الحكومة العراقية مشروع القانون من أمام البرلمان، نتيجة الانقسامات الداخلية والضغوط الخارجية، على النحو التالي:

1. الانقسام الشيعي: يُعد الانقسام العنوان اللافت لمواقف القوى الشيعية، فطالما دعا الصدريون إلى احتكار الدولة للسلاح، بينما يتمسك الإطار التنسيقي بدولة الميليشيات، وقد طال الانقسام-في ظل الضغوط الأمريكية المكثفة ذات النبرة الأكثر عدائية-الإطار ذاته، حيث انقسمت قواه إلى ثلاثة اتجاهات: **الأول**؛ يدفع باتجاه تمرير القانون مهما كانت الضغوط، أو منح رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني صلاحية التمديد لقادة الحشد ما بين 3 -5 سنوات، لحين تجهيز القيادات البديلة، بقيادة زعيم منظمة «بدر»، هادي العامري وزعيم كتائب «حزب الله» العراقي أبو حسين الحميداوي. **والثاني**؛ يتمسك برفض التمرير، بسبب ما قد يخلفه من

تبعاتٍ خارجيةٍ خطيرة بقيادة رئيس «تيار الحكمة» عمار الحكيم، ورئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي والسوداني.

والثالث: اتخاذ موقف الصمت والترقب لما ستؤول إليه التطورات الإقليمية والضغوط الخارجية، بقيادة زعيم تحالف دولة القانون نوري المالكي وزعيم ميليشيا «عصائب أهل الحق» قيس الخزعلي، ولكنهم أميل لتغيير الفياض لكونهم يريدون استبداله بعناصر مقربة، لفرض السيطرة على الموارد المالية للحشد. وقد طالبت المرجعية العليا بالنجف مرارًا وتكرارًا باحتكار الدولة للسلاح.

2. الرفض السني-الكردي: يتناغم الموقفان السني والكردي في الرفض المطلق للمشروع، حيث يدركان حجم تداعيات إقراره على النفوذ الشيعي في المعادلة العراقية، لذلك انسحبت الكتلتان السنية والكردية من جلسة يوليو 2025م، احتجاجًا على إدراج مشروع القانون على جدول أعمال البرلمان للتصويت عليه دون جدولة مسبقة [1]، وحينها وقعت اشتباكاتٌ بالأيادي بين نواب سنة وشيعة بالبرلمان، ما تسبب في إلغاء رئيس البرلمان محمود المشهداني مقررات الجلسة بالكامل. ويدرك السنة والأكراد أن تنامي نفوذ الحشد يعني مزيدًا من احتكار الشيعة للسلطة، واستمرارية مخطط ترسيخ الهوية الشيعية للدولة، وتغول الحشد على مفاصل الدولة خدمةً لمصالح مذهبية ضيقة لا مصالح وطنية جماعية.

3. الرفض والضغوط الأمريكية: أعربت الإدارة الأمريكية عن معارضتها لمشروع القانون، على لسان وزير الخارجية ماركو روبيو أثناء مهاتفة للسوداني في 22 يوليو 2024م، وتأكيده أنَّ مشروع القانون سيُرسخ نفوذ إيران والجماعات الإرهابية المسلحة التي تقوض سيادة العراق[2]، فالرأي السائد في الولايات المتحدة أن قوات الحشد باتت أشبه بـ«الحرس الثوري»، الذي يتلقى التمويل والدعم من الدولة، لكنه يعمل بشكلٍ مستقل، ويعتمد على التوجيهات من النظام الإيراني بشكلٍ أكبر، وبالتالي سيتصرف بحصانةٍ شبه كاملة في الداخل والخارج، ولا يمكن تجاهل إعداد نواب في الكونغرس الأمريكي مشروع «قانون تحرير العراق من إيران»[*3]، تم تقديمه لمجلس النواب

---

(1) قناة الرشيد الفضائية، انسحاب الكتل السنية والكردية من جلسة البرلمان بعد إدراج فقرة، (17 يوليو 2025م)، تاريخ الاطلاع 31 أغسطس 2025م، https://goo.su/D1RBUUn

(2) David Schenker, If Iraq Passes the New PMF Law, the U.S. Response Should Be Severe, *Washington institute*, (August 04,2025), accessed on: August 31, 2025, https://goo.su/Dn8LnJh

(3) * مشروع قانون أعده جمهوريون وديمقراطيون معروفون بتشددهم تجاه إيران، بقيادة النائب بالكونغرس عن ولاية ساوث كارولاينا جو ويلسون، ونشره ويلسون على موقعه بتاريخ 05 أبريل 2025م. ويأتي القانون ضمن حزمة من القوانين المناهضة لإيران، قدمتها لجنة الدراسات الجمهورية – التي تعد أكبر تجمع للجمهوريين في الكونغرس – بينها: قانون «لا لحزب الله في نصف كرتنا الأرضية»، وقانون «الضغط الأقصى» ضد لإيران، وقانون «إلغاء الإعفاءات من العقوبات»، وقانون «منع الطاقة الإيرانية»، وقانون «مكافحة الإرهاب الإيراني»، لفرض عقوباتٍ إضافية على الحوثيين والفصائل الموالية لطهران.

خلال أبريل 2025م، ويطالبون فيه بوضع إستراتيجية تنفيذية لتحرير العراق من النفوذ الإيراني عبر حل «الحشد الشعبي»، وتفكيك الميليشيات، وإنهاء هيمنة إيران على النظام العراقي[1]. وقد أشارت العديد من التقارير إلى أوراق الضغط الأمريكية، التي دفعت الحكومة لسحبه من البرلمان، ومنها:

أ. التوجس من التعجيل بانسحاب القوات الأمريكية دون ترتيبات، وعدم تزويد العراق بالمعلومات الاستخباراتية الحساسة عن أنشطة العناصر الإرهابية المنتشرة بالعراق.

ب. إمكانية توقيع العقوبات على شخصيات سياسية وعسكرية وازنة في العراق، مع إمكانية فرض العقوبات على الهيئات والمصارف المالية.

ج. عدم منح السوداني المباركة الأمريكية الرمزية لولايةٍ ثانية جديدة قبيل الانتخابات البرلمانية.

د. إمكانية تعطيل التعاون التجاري مع العراق لا سيما في ظل مساعي السوداني لزيادة الاستثمارات الأمريكية في قطاع الطاقة اعتراضًا على تنامي أنشطة شركة المهندس في الاقتصاد العراقي.

في المقابل، ورغم حالة الصمت الإيراني تجاه مشروع القانون، لكن لا شك أنَّ لإيران الدور الأكبر في هندسته في إطار إعادة ترتيب الأوراق الخاصة بوكلائها، بعد تلقي غالبيتهم ضرباتٍ مؤلمة من إسرائيل، ففي مكالمةٍ هاتفيةٍ أجراها مستشار المرشد على أكبر ولايتي مع نوري المالكي، أفاد ولايتي بأنَّ المالكي أكد أنَّ واشنطن وتل أبيب ستنتقلان بعد نزع سلاح «حزب الله» اللبناني إلى التعامل مع الحشد بالعراق؛ مما دفع ولايتي والمالكي إلى التأكيد على أنَّ إيران والعراق يرفضان نزع سلاح «حزب الله» في لبنان، أو سلاح «الحشد الشعبي» بالعراق[2]، مما يعني أنَّ هناك إدراكٌ بأن سحب سلاح «حزب الله» مقدمة لحل «الحشد الشعبي».

الخلاصة

سعت إيران بواسطة وكلائها في العراق إلى ترسيخ نفوذ الحشد بمشروع القانون، لا سيما في ظل سيطرة أذرعها السياسية على التكتل الأكثر عددًا في الدورة البرلمانية الحالية، ما يسهل تمرير القانون، وذلك لتخوفها من عدم الحصول على التكتل الأكثر عددًا في الدورة البرلمانية المقبلة، وربما تريد إيران من الدفع بمشروع القانون أيضًا في ظل هذا التوقيت، أن تلفت نظر واشنطن بعيدًا عن حل الحشد. بيد أنَّه ينتظر مشروع القانون تجميدٌ تكتيكي مع إمكانية تمريره بعد إجراء تعديلاتٍ تراعي حسابات مختلف الأطراف، وإلَّا سيكون انطلاق معركة

(1) USA Congress, H.R.2658 – Free Iraq from Iran Act, Text: H.R.2658, Accessed: August 31, 2025, https://2h.ae/DTmv

(2) شفق نيوز، مستشار خامنئي يكشف تفاصيل مكالمة «نزع سلاح الحشد» مع المالكي، (10 أغسطس 2025م)، تاريخ الاطلاع: 30 أغسطس 2025م، https://goo.su/fqME8tc

سياسية قد تدفع نحو تأجيل الانتخابات البرلمانية، وبين هذا وذاك فإنَّ مسألة تمريره أو رفضه لن تكون مجرد قرار برلماني، بل جزء من تداعيات التطورات الإقليمية على الساحة العراقية.

غارات إسرائيلية تغتال رئيس الوزراء وتسعة وزراء في حكومة «الحوثي»

في شهر أغسطس 2025م، شهدت الساحة اليمنية مُنعطفًا غير مسبوق، عندما استهدف الطيران الإسرائيلي تجمعًا لـ «الحكومة غير المعترف بها» التابعة لجماعة «الحوثيين»، ما أدى إلى مقتل العديد من القيادات «الحوثية»، على رأسهم رئيس الوزراء. ويعتبر هذا الاستهداف الإسرائيلي مُختلفًا في كيفيته عن الهجمات السابقة التي اقتصرت على استهداف المنشآت المدنية والعسكرية التابعة لـ «الحوثيين». وتُثير هذه التطورات عِدة تساؤلات، لا سيما حول التقصير الأمني المستغرب لدى «الحوثيين» في ظل التهديدات والضربات الإسرائيلية المستمرة التي سبقت الاغتيالات. لذلك؛ سيُناقش هذا التقرير: أبعاد التقصير الأمني لـ «الحوثيين»، ومدى تأثير هذه الضربات على قدراتهم، بالإضافة إلى ردود الفعل المحتملة لـ «الحوثيين» وإيران.

أولًا: تأثير الضربات الإسرائيلية على القُدرات «الحوثية» السياسية والعسكرية

في يوم الخميس الموافق 28 أغسطس 2025م، استهدف الطيران الإسرائيلي تجمعًا لوزراء الحكومة التابعة لـ «الحوثيين»، مما أدى إلى مقتل رئيس الحكومة أحمد الرهوي وتسعة وزراء آخرين، وعدد من الإداريين، وإصابة آخرين، حيث استهدفت الغارة الإسرائيلية الجانب الإداري في حكومة صنعاء، ولم تستهدف أي من القيادات «الحوثية» السياسية والعسكرية المؤثرة، والتي ترتبط بزعيم الجماعة عقائديًا، الأمر الذي طرح تساؤلات في الشارع اليمني عن سبب غياب هذه القيادات عن الاجتماع، وسط اتهامات مباشرة للقادة «الحوثيين» بالتقصير الأمني، حين أمرت الحكومة بعقد الاجتماع في أحد المنازل رغم التهديدات الإسرائيلية والضربات الجوية التي سبقت الاجتماع.

وقد تغيّب عن الاجتماع نائب رئيس الحكومة محمد مفتاح، وهو شخصية مؤثرة جدًا في قرارات «الحوثي»، كما تغيب عنه وزير الدفاع محمد العاطفي، ووزير المالية عبد الجبار الجرموزي. أما عبد الكريم الحوثي وزير الداخلية وعم زعيم «الحوثيين»، فقد أرسل نائبه عبد المجيد المرتضى، الذي لقى حتفه في الاجتماع. وتناقلت بعض الأوساط اليمنية عملية تزامن الهجوم الإسرائيلي مع الحملة «الحوثية» الشرسة ضد قيادات وأعضاء حزب «المؤتمر الشعبي» الذي ينتمي له رئيس الوزراء أحمد الرهوي وعدد من الوزراء الآخرين الذين قتلوا في الغارة الإسرائيلية، الأمر الذي جعل الشارع يتساءل عمّا إذا كان التقصير الأمني متعمدًا من قبل الجماعة للتخلص

من القيادات المحسوبة على حزب «المؤتمر الشعبي» ومن ثم توظيف هذا الهجوم لخدمة مصالحها[1].

تعتبر الضربات الإسرائيلية غير مؤثرة نسبيًا على قدرات «الحوثيين» السياسية والعسكرية، بل إن جماعة «الحوثي» استغلتها لتعزيز مصالحها من خلال فرض مزيد من التحشيد الداخلي، والتعبئة الإعلامية، وزيادة وتيرة آلة القمع السياسية، وكسب مزيد من التأييد داخل اليمن وخارجها. ومن جانب آخر؛ تعتبر حكومة نتنياهو هذا الهجوم بمثابة «نصر» استخباراتي لتخفيف الضغوط الداخلية على الحكومة الإسرائيلية، فضلًا عن وجود دوافع أخرى خارجية، يتمثل أبرزها بإرسال رسالة مباشرة لما يسمى بـ «محور المقاومة» الذي تقوده إيران، تُعبر عن مدى القوة الاستخباراتية الإسرائيلية وقدرة تل أبيب للوصول إلى أي هدف يتم تحديده، حيث تعتبر جماعة «الحوثي» هي الأصعب بالنسبة إلى إسرائيل على المستوى الاستخباراتي، لعدة عوامل من بينها: ضعف البنية التحتية للاتصالات في اليمن، الأمر الذي يصعب عملية التتبع الاستخباراتي، وكذلك عامل البُعد الجغرافي، بالإضافة إلى التضاريس داخل اليمن، والتي استغلتها الجماعة لخلق ثغرات استخباراتية صعبة جدًا مكّنتها من القدرة على التخفي والتنقل، فضلًا عن تعاون بعض القوى الدولية مع «الحوثيين» على المستوى الاستخباراتي.

وتواجه القدرات الاستخباراتية الإسرائيلية تحديات كبيرة، لعدم تمكنها من الوصول إلى القيادات العسكرية والسياسية والمالية المؤثرة منذ بداية الصراع بين الطرفين، وعلى الرغم من ذلك تم استغلال هذه العملية من قِبل حكومة نتنياهو لتوظيفها على المستوى السياسي في البعدين الداخلي والخارجي، ويعتبر هذا الأمر هو الأهم بالنسبة للجانب الإسرائيلي. إذ سبق وأن عبر عن ذلك وزير الدفاع الإسرائيلي يسرائيل كاتس، بشكل علني بأن قادة «الحوثيين» ضمن بنك الأهداف الإسرائيلية، حيث قال: «سنضرب البنى التحتية الإستراتيجية لمنظمة الحوثي الإرهابية، وسنقطع رؤوس قادتها-كما فعلنا مع هنية والسنوار ونصر الله-في طهران وغزة ولبنان، وهذا ما سنفعله في الحديدة وصنعاء أيضًا»[2].

ثانيًا: ردود الفعل الحوثية-الإيرانية تجاه الهجمات الإسرائيلية

بعد الهجمات، تعهد عبد الملك الحوثي بالثأر من الكيان الإسرائيلي، حيث قال: «إنّ استهداف إسرائيل بالصواريخ والمسيرات، مسارٌ مستمرٌ وثابتٌ وتصاعديٌ». مؤكدًا أنّ «الاعتداءات

(1) الشرق الأوسط" لماذا غاب وزراء الحوثي المقرّبون عن اجتماع المجزرة الإسرائيلية؟» (31 أغسطس 2025م)، تاريخ الاطلاع: 31أغسطس2025م، https://goo.su/NpjKAu

(2) العربية" نتائج الضربة ضد الحوثي والتعهد بالانتقام والإستراتيجية بعد مقتل رئيس الوزراء وقادة بالجماعة» (31 أغسطس 2025م، تاريخ الاطلاع: 31اغسطس 2025م، https://n9.cl/looft

الإسرائيلية الأخيرة لن تؤدي إلى التراجع». وأضاف: «ستشهد الأيام القادمة نجاحات إضافية لها أهمية كبيرة في إفشال العدو الإسرائيلي فيما يسعى إليه من تنفيذ جرائم ضد شعبنا، أو استهداف للمؤسسات الرسمية أو الأوساط الشعبية». وتزامنت هذه التصريحات بحملات اعتقال واسعة في صنعاء، وكان من بين المعتقلين 11 موظفًا أمميًا بتهمة التجسس والتخابر لصالح إسرائيل[1].

وبالنظر إلى الخيارات العسكرية لـ «الحوثيين»، ومدى تأثيرها الفعلي على تهديد «الكيان الصهيوني»، يُظهر الواقع أن خياراتهم العسكرية محدودة جدًا مقارنةً بالقدرات العسكرية الإسرائيلية، لا سيما في ظل تقدم الوسائل الدفاعية الإسرائيلية إضافةً إلى المساندة الدفاعية الأمريكية في البحر الأحمر. لذلك؛ قد يلجأ «الحوثي» إلى أوراق الضغط الأخرى، مثل: التصعيد العسكري في البحر الأحمر، وتهديد الملاحة الدولية، ولكن هذا الأمر يجعله في مُواجهة مع المجتمع الدولي. لذلك من المرجح أن يكون هناك تصعيد «حوثي» محدود في البحر الأحمر لاحتواء الصدمة الداخلية، وكانت أولى ردود الفعل «الحوثية»، استهداف سفينة «سكارليت راي» النفطية الإسرائيلية، التي كانت تُبحر في شمال البحر الأحمر، ثم قصف مطار «بن غوريون» بصاروخين.

ويعتبر الاتفاق الحوثي-الأمريكي في شهر مايو 2025م، الذي ينص على وقف الهجمات المتبادلة، عاملًا مؤثرًا في خيارات «الحوثي» العسكرية، حيث يُشير ذلك إلى أنهم لا يريدون الإخلال بالاتفاق مع الجانب الأمريكي للمحافظة على وجودهم وتأثيرهم في المشهد اليمني، وهذا الأمر يُقلل من خيارات «الحوثي» للرد على الهجمات الإسرائيلية، خاصةً فيما يتعلق بالتصعيد العسكري المطلق في البحر الأحمر، وفي الوقت نفسه، من المرجح أن تتفادى الجماعة أي تصعيد يُشكل خطرًا على إسرائيل، وذلك لتجنب أي تصعيد انتقامي من الجانب الإسرائيلي، لا سيما أن الجانب الإسرائيلي وصف الهجمات التي استهدفت حكومة «الحوثي» بأنها «البداية فقط». كما تحاول جماعة «الحوثيين» المحافظة على التوازنات ذات البُعد الدولي في البحر الأحمر، والتي تخدم مصالحهم من خلال خفض التصعيد، والعمل على تطوير القُدرات العسكرية، وتوسيع النفوذ، والتحشيد العسكري داخل اليمن، وهو الأمر ذاته الذي يتماشى مع الإرادة الإيرانية، حيث الإبقاء على «الحوثيين» كعامل مؤثر في المشهد اليمني وساحل البحر الأحمر ومضيق باب المندب، وهو ما يُشكل أولويةً بالنسبة لإيران، كون «الحوثيين» يمثلون ورقة الضغط الإيرانية الأقوى خلال الفترة الراهنة، ويعتبرون لاعبًا مهمًا لإيران في معادلاتها الإقليمية ومفاوضاتها مع الغرب، خاصةً

(1) الغد « زعيم الحوثيين يتوعد إسرائيل بتصعيد الهجمات بالصواريخ والمسيّرات» (31 أغسطس 2025م)، تاريخ الاطلاع: 31 أغسطس 2025م، https://goo.su/V3rh7

بعد الضربات التي أدت إلى تراجع نفوذ «حزب الله» وسقوط نظام بشار الأسد[1].

الخُلاصة

قد تؤدي الهجمات الإسرائيلية على حكومة «الحوثيين» إلى تعطيل سير بعض العمليات الإدارية، كونها استهدفت وزراء إداريين. ومع ذلك، لن تؤثر الهجمات على هيكل السلطة لدى «الحوثيين» ولا على قدراتهم العسكرية والسياسية. ومن المرجح أن يُخفض «الحوثيين» من التصعيد العسكري، في عملية تشبه «الانحناء أمام العاصفة» للحفاظ على مكتسباتهم السياسية والعسكرية في اليمن. ويأتي ذلك مع استمرار الدعم الإيراني لهم سياسيًا وعسكريًا، ليبقى «الحوثيون» ورقةً مُهمةً تخدم مصالح إيران. ولكن خفض التصعيد «الحوثي» ضد إسرائيل لا يعني أن الجماعة لن تتعرض لهجمات جديدة خلال الفترة المقبلة، وتُشير التحركات الإسرائيلية وبنك الأهداف الذي رسمه نتنياهو لاستهداف قادة حركة «حماس» وداعميها في المنطقة، إلى أن «الحوثيين» قد يكونون ضمن الأهداف المحتملة في المستقبل القريب.

(1) الشرق الأوسط « لماذا تستثمر إيران في تزويد الحوثيين بالقدرات العسكرية؟» 26 يوليو 2025م (تاريخ الاطلاع 1 سبتمبر 2025م) ، https://n9.cl/h3rfdz

علاقة إيران بالقوى الدولية وآفاق المستقبل

عادت واشنطن لاستراتيجية الضغوط القصوى بعد سلسلة من العقوبات استهدفت عدداً من القطاعات الحيوية في إيران، مثل الشحن والبنوك والتكنولوجيا، لكن من غير المحتمل أن ترغِم هذه العقوبات الجانب الإيراني على المدى القريب بالعودة إلى طاولة المفاوضات. أما العلاقات الإيرانية- الأوروبية، فقد بعثت كلٌ من فرنسا وبريطانيا وألمانيا، برسالة إلى مجلس الأمن الدولي أعلنوا فيها رسمياً تفعيل آلية الزناد ضد إيران، بعد اتهامها بانتهاك التزاماتها النووية، ومنِحت إيران مهلةً مدتها 30 يوماً لحل الخلاف النووي أو مواجهة عقوبات أممية أشد من العقوبات الأحادية التي تفرضها الولايات المتحدة.

وسوف نتناول هذه الأحداث من خلال المحورين التاليين:

- عودة العقوبات الأمريكية القصوى وخيارات إيران الصعبة
- الدبلوماسية النووية الإيرانية في قلب العاصفة

عودة العقوبات الأمريكية القصوى وخيارات إيران الصعبة

فرضت واشنطن في 30 يوليو 2025م حزمةً جديدةً من العقوبات الأمريكية استهدفت قطاع الشحن، وعادت واشنطن في الثامن من أغسطس 2025م لفرض عقوباتٍ أخرى استهدفت القطاع المصرفي والتكنولوجي، وعلى المنوال نفسه فرضت واشنطن في 21 أغسطس عقوباتٍ على شركات مقرها هونغ كونغ والصين والإمارات وجزر مارشال، لضلوعها في نقل النفط الإيراني وانتهاك العقوبات الأمريكية. وهكذا يبدو أنَّ إدارة ترامب عادت إلى سياسة «الضغوط القصوى» على إيران. فكيف يمكن قراءة هذا الخيار في المرحلة الراهنة، وما هو تأثيره على إيران؟

أولًا: عقوبات أمريكية للضغط على إيران

جاءت العقوبات الأمريكية في سياق التوتر الذي اتخذ منحنىً تصاعديًا منذ الحرب الإسرائيلية – الأمريكية على إيران، لحملها على العودة إلى طاولة المفاوضات لمعالجة البرنامج النووي، خصوصًا أنَّ التهديد الذي يمثله هذا البرنامج لم تتم إزالته بصورةٍ نهائيةٍ وحاسمة. فحتى الآن لا تزال هناك تقديراتٌ متفاوتة حول حجم الأضرار التي لحقت بالمنشآت النووية، وعدم يقين بشأن مصير مخزون إيران من اليورانيوم المخصب، وشكوك بشأن سياسة إيران النووية.

في مضمونها، تشير العقوبات الأمريكية إلى رغبة الولايات المتحدة في ممارسة مزيدٍ من الضغوط على إيران، والاستفادة من الأوضاع الاقتصادية المتدهورة بعد الحرب من أجل خلق مزيدٍ من التحديات الاقتصادية والمعيشية، والتركيز بالأساس على قطاع النفط والبتروكيماويات، باعتبار أنَّها المجالات التي توفر لإيران عوائد مالية تغطي بها احتياجاتها الأساسية. هذه السياسة تعيدنا إلى السياسة ذاتها التي تابعها ترامب بعد انسحابه من الاتفاق النووي في 2018م، والتي تهدف إلى إجبار إيران على قبول إملاءات واشنطن سواء النووية أو الملفات الخلافية الأخرى[1].

جدول (1): العقوبات الأمريكية على إيران في الفترة بين يوليو – أغسطس 2025م

التاريخ	العقوبات
30 يوليو	عقوبات على 20 كيانًا لتورطها في تجارة النفط الإيراني أو المنتجات النفطية أو البتروكيماويات الإيرانية، وحددت 10 سفن كممتلكات مُجمّدة. تستهدف هذه الإجراءات شركة تشغيل محطة، وشركات إدارة سفن، ومشترين بالجملة قاموا بشكلٍ جماعي بتسهيل تصدير وشراء ملايين البراميل من النفط الخام والمنتجات النفطية والبتروكيماويات الإيرانية.
9 أغسطس	عقوبات على 22 كيانًا على صلة بشبكة تمتد عبر سلطات مختصة متعددة ضالعة في تجارة النفط غير المشروعة نيابةً عن النظام الإيراني. وقد استخدمت هذه الشبكة شركاتٍ واجهة أجنبية لتحويل الأموال التي تدعم «فيلق القدس» التابع للحرس الثوري الإسلامي، وحملات الإرهاب التي تشنها طهران، والتي تقوض السلام والأمن الدوليين، وتعزز برامج الصواريخ الباليستية لديهم.

(1) الجزيرة نت، الخزانة الأميركية تفرض عقوبات على 18 فردًا وكيانًا إيرانيًا، (08 أغسطس 2025م)، تاريخ الاطلاع: 01 سبتمبر 2025م، https://tinyurl.com/24d5dw6u

21 أغسطس	عقوبات على شركتين مقرهما في الصين، تعملان في مجال تشغيل محطات النفط الخام والمنتجات البترولية وتخزينها، قامتا بتسهيل استيراد ملايين البراميل من النفط الإيراني غير المشروع على متن عدة ناقلات نفط، مُصنّفة من قِبل الولايات المتحدة.

المصدر: إعداد معهد «رصانة»، بناء على تقارير وزارة الخارجية الأمريكية على موقعها الرسمي.

ثانيًا: تأثير محدود على المدى القريب

في الواقع، إذا لم تقنع الحرب إيران بالاستسلام للشروط الأمريكية، فإنَّ العقوبات الأمريكية قد لا تضطرها إلى ذلك، لهذا أدانت إيران العقوبات الأمريكية، ومضى النظام في متابعة سياسته التقليدية تجاه واشنطن، والتي ترتكز على العداء وعدم الثقة.

وربما أفادت الحرب في منح هذه السياسة مصداقيةً داخل إيران، بعدما أدى الهجوم الأمريكي إلى إعادة تعريف الولايات المتحدة كعدوٍّ بين الأجيال الجديدة، التي لم تكن مقتنعة بالخطاب الثوري الذي لم يكن له صدى واسع قبل الحرب، لكن مع تغير المزاج العام الداخلي قد يمضي النظام قدمًا في مسار مقاومة العقوبات دون خوفٍ من المعارضة الداخلية.

ولا يفوت التنويه بأن إيران على مدار سنواتٍ قد نجحت في خلق قنوات متعددة للتغلب على العقوبات، وهذا ما أكده وزير النفط الإيراني محسن باك نجاد بقوله: «إن بلاده لن توقف صادراتها النفطية، رغم القيود الجديدة التي قد تفرضها آلية إعادة فرض العقوبات الأممية»[1].

إضافة إلى ذلك، لم تعد العقوبات الدولية تتمتع بالتأثير والمصداقية ذاتها، لا سيما أنَّ هناك رغبة من أقطاب دولية منافسة لواشنطن لديها تصميم على تقويض تأثيرها وعدم الالتزام بها، كروسيا والصين، ومن المعلوم أنَّ الصين تحديدًا تستقبل غالبية صادرات إيران النفطية، عبر قنواتٍ غير عابئة بالعقوبات الأمريكية. لكن على المدى البعيد، مثلما كانت العقوبات فعَّالة، في مراحل سابقة في التأثير كما جرى قبل توقيع الاتفاق النووي في 2015م، فإنَّ ذلك قد يتكرر عندما تجتمع سياسة «الضغوط القصوى» لترامب مع العقوبات الدولية المحتمل عودتها مجددًا ضد إيران، بعد استخدام مجموعة الترويكا الأوروبية (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا)، لـ«آلية سناب باك»، إذ ستصبح إيران أمام ضغوطٍ واسعة النطاق يصعب عليها تحملها، بل إنَّ إصرارها على المقاومة وربما العودة لاستخدام البرنامج النووي كأداةٍ للردع والمساومة، قد يضعها في مواجهة خياراتٍ أكثر قسوة، إذ إنَّ واشنطن وإسرائيل لا تستبعدا العودة للخيار العسكري في حال أصرّت إيران على المراوغة وكسب الوقت، وهو خيارٌ بات أسهل مما كان الأمر عليه في السابق.

(1) موقع إرم بيزنس، وزير النفط الإيراني: صادراتنا من النفط مستمرة رغم العقوبات، (29 أغسطس 2025م)، تاريخ الاطلاع: 01 سبتمبر 2025م، https://tinyurl.com/26dtnyq5

الخلاصة

عادت واشنطن لسياسة «الضغوط القصوى» على أمل حثّ إيران على العودة إلى طاولة المفاوضات، لكن من غير المحتمل على المدى القريب أن تؤثر العقوبات الأمريكية على موقف طهران، لأنَّ استجابة إيران لشروط ترامب في جوهرها تعني انهيار شرعية النظام الإيراني. لكن بمرور الوقت ومع زيادة الضغوط والعقوبات قد لا يجد النظام بُدًّا من التفاهم والانخراط، سيما أنَّ خيار الحرب أصبح في ظل نهج ترامب أسهل مما كان متوقعًا.

الدبلوماسية النووية الإيرانية في قلب العاصفة

جاء قرار مجموعة الدول الأوروبية الثلاث بتفعيل بند استعادة العقوبات على إيران مباشرةً بعد الزيارة القصيرة والرمزية التي قام بها مفتشو «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» إلى طهران، وبات أمام إيران والأطراف الموقعة على الاتفاق النووي 2015م، حتى 27 سبتمبر 2025م، للتوصل لحل نهائي بشأن قرار تفعيل «آلية الزناد»، إما بإعادة فرض عقوبات الأمم المتحدة على إيران، أو تأجيلها لمدة 6 أشهر، شريطة أن تعالج طهران المخاوف بشأن برنامجها النووي.

نتناول في هذا التقرير، محورين رئيسين، هما: نهاية المسار الدبلوماسي النووي الإيراني، وزيارة المفتشين إلى مفاعل بوشهر، رغم التوتر مع الوكالة الذرية.

أولًا: نهاية المسار الدبلوماسي النووي الإيراني

فعَّلت كل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، عملية تستمر 30 يومًا لإعادة فرض العقوبات الأممية على إيران بسبب برنامجها النووي، وذلك في خطابٍ أرسلته إلى مجلس الأمن الدولي. وتسعى الدول الأوروبية لإعادة فرض جميع العقوبات الأممية السابقة وتطالب إيران باستئناف التعاون الكامل مع «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» في غضون 30 يومًا.[1] ورفض رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، محمد إسلامي، تفعيل آلية العودة التلقائية للعقوبات الأممية من قبل دول الترويكا الأوروبية، ووصف الأمر بأنه غير مفاجئ. وأضاف: «أعداؤنا دائمًا ما يجدون ذرائع للضغط على الأمة الإيرانية»، متهمًا قيادة «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» بالعمل تحت تأثير القوى الغربية[2].

ولم تتمكن «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» من الوصول للمواقع النووية، لتحديد مصير ما يزيد على 400 كيلوغرامات من اليورانيوم عالي التخصيب، والتي جرى تخصيبها إلى مستوى 60% في مخالفةٍ واضحةٍ للحدِّ

(1) Stephanie Liechtenstein, Iran faces 'snapback of sanctions over its nuclear program. Here's what that means, *AP*, (August 29, 2025), accessed on: Sep.02, 2025, https://2u.pw/MRMc4

(2) Iran coop. with IAEA hinges on parl., SNSC agreement: Eslami,' *Mehr News Agency*, (August 28, 2025), accessed on: Sep.02, 2025, https://2u.pw/h9JPF

المسموح به للاستخدام في المفاعلات، والبالغ 3.67% بموجب الاتفاق النووي. ورغم التصريحات الأمريكية بتدمير اليورانيوم المخصب بعد قصف المفاعلات النووية الإيرانية خلال حرب الاثني عشر يومًا، إلَّا أنَّ مسؤولين إيرانيين كانوا قد أعلنوا أنَّ إيران نقلته الى أماكن آمنة، ويُعتقد بوجود أنفاق عميقة تسمح بالوصول إلى المنشآت ما يعني احتمالية نقل اليورانيوم عالي التخصيب، وكذلك المعدات إلى مواقع سرية أكثر أمانًا، إضافة لذلك برزت قضية أخرى مثيرة للاهتمام تتعلق بجبال بيكاكس، حيث يُشتبه في وجود منشأة نووية ضخمة تعمل بشكلٍ سري.

وقال رئيس البرلمان محمد باقر قاليباف: «يجب على إيران اتخاذُ إجراءٍ رادع لجعل هذه الخطوة غير القانونية مكلفة للأوروبيين، وتغيير قرارهم بشأن استعادة العقوبات، وأكد بأنه سيتم قريبًا الإعلان عن القرار الموحد لجمهورية إيران الإسلامية ردًا على العمل غير القانوني للدول الأوروبية وتنفيذه». وزارة الخارجية أيضًا، سارت على الخُطى نفسها مع الشخصيات السياسية. فعلى سبيل المثال، صرح المتحدث باسم وزارة الخارجية إسماعيل بقائي أن أوروبا «تحولت عن كونها وسيطًا وأصبحت الآن وكيلة للولايات المتحدة وإسرائيل ... سيتراجع دورهم» [1].

وفي الوقت نفسه، منعت إيران وسائل الإعلام التي تسيطر عليها وتديرها الدولة بشكلٍ عام، من مناقشة قضية إعادة فرض العقوبات أو تغطيتها[2]، ليس لأن هذه النقاشات قد تشكل ضغطًا على الحكومة فحسب وتدفعها للتصرف بحزمٍ تجاه هذه القضية، بل قد تُثير غضب الجمهور أيضًا إذا ما علموا بالمزيد عن التكاليف التي تكبدتها البلاد، وما يخبئه المستقبل في حال إعادة فرض عقوبات الأمم المتحدة بنهاية سبتمبر 2025م.

على الرغم من هذا الموقف، يعترف كبار المسؤولين الإيرانيين سرًا أن واشنطن لم تستجب لما لا يقل عن 15 رسالة من إيران تطلب فيها تجديد المفاوضات. وقد أكد نائب وزير الخارجية للشؤون القانونية، كاظم غريب أبادي، عدم اكتراث الولايات المتحدة بمحاولات التواصل السرية الإيرانية. أما ترامب فقد قال للصحفيين: «هم (الإيرانيون) يريدون التحدث، أنا لست في عجلة من أمري للتحدث لأننا دمرنا مواقعهم»[3].

ثانيًا: زيارة المفتشين إلى مفاعل بوشهر رغم التوتر مع الوكالة الذرية

أذن المرشد الإيراني علي خامنئي للحكومة بالسماح لمفتشي «الوكالة الدولية للطاقة

(1) Patrick Wintour, Iran accuses Europe of surrendering nuclear deal to Trump's veto, *The Guardian*, (Sept. 01, 2025), accessed on: Sep.02, 2025, https://2u.pw/fHDpb

(2) Iran Restricts Media Coverage of Sanctions Snapback, *IranWire*, (Sep 01, 2025), accessed on: Sep.02, 2025, https://2u.pw/ckoX9

(3) Mohammad Sio, Iran condemns European powers over snapback' sanctions, vows response, *Anadoul Agency*, (August 28, 2025), accessed on: Sep.02, 2025, https://2u.pw/wMsnf

الذرية» بمشاهدة إعادة التزود بالوقود في مفاعل بوشهر، الذي نجا من الضربات الإسرائيلية والأمريكية، ويشتغل باستخدام الوقود والخبرة الروسية. وقد جرى التخطيط الدقيق للزيارة القصيرة بعناية، ولم يُسمح للمفتشين بالاقتراب من المسؤولين أو المواقع التي تعرضت للهجوم [1].

وصرح المدير العام لـ«الوكالة الدولية للطاقة الذرية» رافائيل غروسي بأنَّ الوكالة لا تزال غير راضية عن مستوى التعاون الإيراني[2]. وتأمل إيران في خلق مسارٍ ما لإبطاء وتدرج التعامل مع الوكالة بعد الزيارة الرمزية الأخيرة، حيث لا تزال سلسلة الاتهامات موجهة حصريًا إلى رافائيل غروسي، والتي تتراوح بين التجسس على المواقع النووية الإيرانية إلى المطالبة بإقالته من منصبه.

وكان مساعد المدير العام لـ«الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، ماسيمو آبارو، قد أجرى مباحثات بالعاصمة طهران قبل أيام من زيارة مفتشي «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» إلى مفاعل بوشهر، بشأن كيفية تعامل الجانبين في الظروف الجديدة التي نتجت عن الهجمات الإسرائيلية والأمريكية على المنشآت النووية الإيرانية. وتمخضت المباحثات التي أجراها مع ممثلي وزارة الخارجية ومنظمة الطاقة الذرية في إيران، عن الاتفاق على استمرار المشاورات بين طهران والوكالة، كما طالبت إيران خلال المباحثات، بإصلاح الطريقة الخاطئة للوكالة في تعاطيها مع الملف النووي الإيراني[3].

الخلاصة

حصلت إيران على دعم روسيا والصين ضد تفعيل آلية العودة التلقائية للعقوبات من قبل الدول الأوروبية الثلاث. ومع ذلك، تنص «خطة العمل الشاملة المشتركة» بوضوح على أن فرض العقوبات سيكون تلقائيًا بعد انقضاء فترة إعادة النظر البالغة 30 يومًا، دون الحاجة إلى التصويت لاستئناف الإجراءات العقابية. تواجه طهران اليوم وضعًا أسوأ مما خططت له منذ انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق، فلم ينجُ برنامجها النووي من الدمار فحسب، بل انهارت أيضًا أدواتها الإستراتيجية لإبراز نفوذها. وقد بات مستحيلًا عمليًا أن تتجنب إيران العودة التلقائية للعقوبات دون الوفاء بالتزاماتها تجاه «الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، والموافقة على وقف تخصيب اليورانيوم لفترةٍ زمنيةٍ محدودة.

(1) UN inspectors back in Iran as IAEA chief gets protection over Tehran threat, *Iran International*, (August 26, 2025), accessed on: Sep.02, 2025, https://2u.pw/2mF9I

(2) IAEA director-general says first team of inspectors arrive in Iran, set to restart work, *The Jerusalem Post*, (August 26, 2025), accessed on: Sep.02, 2025, https://2u.pw/86Ulm

(3) الجزيرة نت، خطوة في طريق مسدود.. قراءة إيرانية في زيارة وفد الطاقة الذرية لطهران، (27 أغسطس 2025م)، تاريخ الاطلاع: 8 سبتمبر 2025م، https://2u.pw/WdllW0

تقرير الحالة الإيرانية

أغسطس 2025

WWW.RASANAH-IIIS.ORG